الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ميدان : علوم اقتصادية تجارية و علوم تسيير

قسم : العلوم الاقتصادية الفرع : اقتصاد نقدي و بنكي

رقم :..... تخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي

إعداد الطلبة :

بن جدي مباركة

بلعباس خولة

تحت عنوان

تأثير العولمة المالية على فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2020/2015

لجنة المناقشة

أ.د سنوسي علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. قشي حيبة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د. لعجال العمرية	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

شـــــــــــكر

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقوله تعالى :"لئن شكرتم لأزيدنكم " - صدق الله العظيم –

في هذا المقام لا يسعنا إلا أن نحمد الله تعالى على هبته لنا نعمة الإرادة والعزيمة والعافية طوال فترة الدراسة لنصل في الأخير لنختم بهذا العمل المتواضع من خلاله نتقدم بأصدق عبارات الشكر الذي لا تسعه الكلمات ولا تسطره الأقلام ولا تملاه المعاني وعملا بقوله ﷺ :" من لم يشكر الناس لم يشكر الله " وعليه نتقدم بخالص تشكرنا إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد في إتمام هذا المشروع ونخص بالذكر الأستاذة " قشي حبيبة " راجين من الله عز وجل أن يجعلها في ميزان حسناتها إن شاء الله

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من علمنا ولو حرفا من الطور الابتدائي إلى الجامعة إلى والدي رحمه الله و أمي أطال الله عمرها .

الإهداء

إلى بؤرة النور التي عبرت بي نحو الأمل والآمال الجميلة واتسع قلبه ليحتوي حلمي حين ضاقت سبل الحياة ، فروض الصعاب من أجلي ليغرس معالم النور والصفاء بقلبي وبنور دربي ، إلى الذي طالما حن قلبه إلى رؤيتي متقلدة شهادة الماجستير إلى أبي العزيز رحمه الله واسكنه فسيح جناته ، أهدي لروحه هذا العمل .

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مجوداتها إلى من تمتهن الحب وتغزل الأمل بداخلي ، وطالما كانت دعواتها عنوان دربي ، إلى حبيبتي أمي التي أكتب أسمها على دفتر قلبي ساعة حزني وأهتف بفضلها في كل خطوة أخطيها ، لكي يا والدتي يا سيدة القلب والحياة أهديك رسالتي لتهديني الرضي والدعاء ، وكل أخوتي وأخواتي وكذا أبنائهم حفظهم الله ، إلى زوجي وعائلته ، و كل عائلة بن جدي . وصديقاتي أخص بذكرهم حياة أهدي لهم ثمرة جهدي ، إلى كل من ساعدني طيلة مشواري الدراسي من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة .

بن جدي

الإهداء

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي إلى من أعطاني

ولم يزل يعطيني بلا حدود إلى من رفع رأسي عاليا وافتخر بيه أبي الغالي أدامه الله

فخرا لي .إلى التي رآني قلبها قبل عينيا ، وحضنتني أحشاؤها قبل

يديها إلى شجرتي التي لا تذبل أمي الحبيبة حفظها الله

إلى روح أختي العفيفة النقية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته ،

أهدي عملي هذا متمنية من كل من استفاد من بحثي

هذا بالدعاء لها وأن يتغمد الله روحها الطيبة بمزيد من الأجر والثواب

لها اللهم ارحمها وارحم كل موتى المسلمين واجعل قبرها نورا عليها

إلى يوم ألقاك يا الله ، إلى شموعي إلى تنير لي طريقي إخواني

سليم و إبراهيم، جلول وخاصة سيد علي الذين شجعوني وواصلو العطاء

دون مقابل إلى جوهرتي المضيئة أختي الغالية مليكه ،

لهم جميعا أهدي ثمرة جهدي .

بلعباس

فهرس
المحتويات

الفهرس

الشكر I

الاهداء .....III-II

فهرس المحتويات .....VII-VI-V

قائمة الجداول VIII

قائمة الاشكال VIII

مقدمة ..... أ

الفصل الاول :السياسة النقدية في ظل العولمة المالية

تمهيد 01

المبحث الأول : العولمة المالية 02

المطلب الاول : مفهوم العولمة المالية 03-02

المطلب الثاني : خصائص العولمة المالية 04

المطلب الثالث : اهم الانعكاسات الإيجابية و السلبية للعولمة المالية على

الجهاز المصرفي الجزائري 07-04

المبحث الثاني : ماهية السياسة النقدية 08

المطلب الاول : مقهوم السياسة النقدية 09-08

المطلب الثاني : ادوات السياسة النقدية 15-09

المطلب الثالث: مزيج السياسة النقدية في ظل العولمة المالية 15-16

خلاصة الفصل الاول 17

الفصل الثاني : أثر العولمة المالية على السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2020/2015

تمهيد 19

المبحث الاول : تطور السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة 2020/2015 20

المطلب الاول : السياسة النقدية قبل إصلاحات قانون النقد و القرض 20-23

المطلب الثاني : السياسة النقدية بعد إصلاحات قانون النقد والقرض.....23

أولا: تعريف قانون النقد و القرض 23-24

ثانيا : مبادئ قانون النقد و القرض 24-25

ثالثا : الاصلاحات بعد قانون النقد و القرض 25-29

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية المتبعة خلال الفترة 2020/2015 29

المطلب الاول : سياسة اعادة الخصم و العمليات على السوق المفتوحة 29-32

المطلب الثاني : معدل الاحتياطي الاجباري و آلية استرجاع السيولة بالمناقصة .. 32-35

المطلب الثالث: الاستقلالية السياسة النقدية 35-36

المبحث الثالث : الاهداف النهائية للسياسة النقدية خلال الفترة 2020/2015 37

المطلب الاول : الاهداف الوسيطية 37

المطلب الثاني : الاهداف النهائية 38-41

خلاصة الفصل الثاني 42

الخاتمة 43-45

ملخص 46

قائمة المراجع..... 47-51

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
1-تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2020/2014	31
2-تطور المعدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 2018/2001	33
3-تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2020/2015	37
4-تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2020/2015	39
5-تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2020/2015	40
6-تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020/2015	41
7-تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2020/2015	41

قائمة الاشكال :

عنوان الشكل	الصفحة
1-منحنى تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 2018/2001	33
2-المربع السحري لكالدور	38

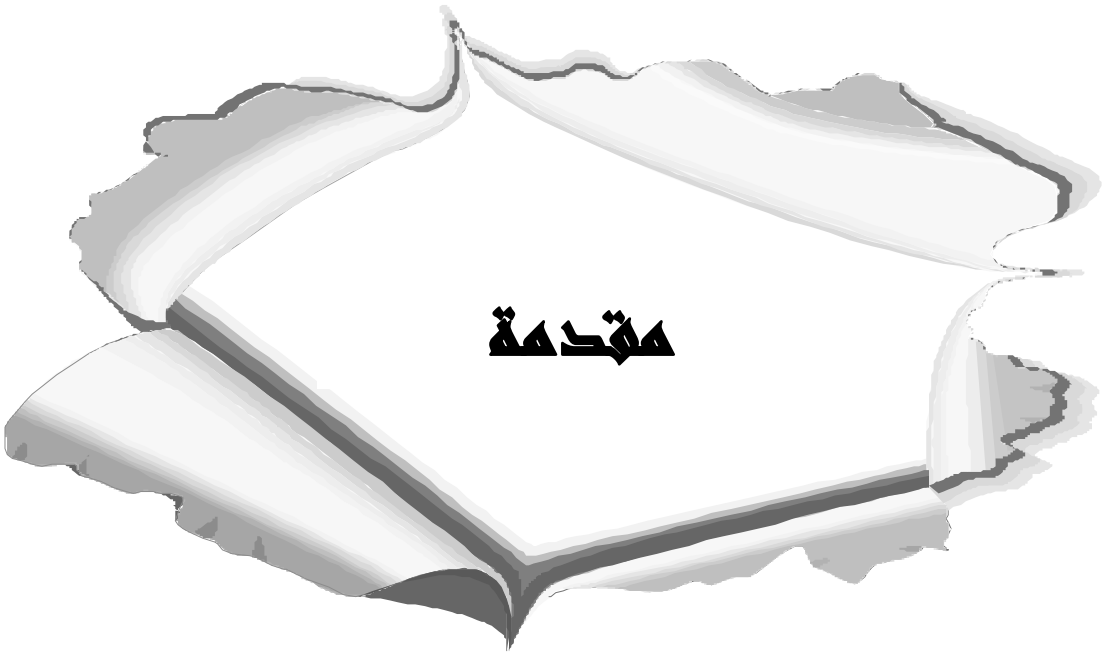
مقدمة

مقدمة:

مست ظاهرة العولمة جل الميادين الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وسعت كل الدول للتحالف مع تكتلات الدول الأقوى اقتصاديا ، قصد مواكبة التطورات في تلك البلدان ففي القديم كانت التحالفات العسكرية هي أول ما تسعى إليه الدول قصد تأمين مصالحها ثم ظهرت تحالفات خاصة في المجال الاقتصادي مثل : المنضمات والمعاهدات الاقتصادية واتفاقية الشراكة وكذا الشركات الشركات المتعددة الجنسيات ...

وقد أسهم الانتشار والتطور السريع لظاهرة العولمة من خلال آلياتها المختلفة في جعل العالم قرية واحدة من خلال تقريب المسافات بين الدول بفضل التطور الذي عرفته تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، التي قلصت من وقت وتكاليف تعاملات وإجراء مختلف الصفقات ، و الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق تطور في نظامها الاقتصادي حيث تبنت النظام الاشتراكي لمدة قاربت العشريتين غير أنها لم تستطيع الوصول إلى التنمية المنشودة ليعرف اقتصادها عدة ميزات مما دفعها إلى تبني عدة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إرساء قواعد الاقتصاد في ظل نظام اقتصادي حر من خلال أعادة هيكلة اقتصادها فهذه التطورات والتغيرات على مستوى العالم أثر على تطور الكتلة النقدية ومعدلات الفائدة ..... والنشاط الاقتصادي ككل مما يؤثر على السياسة النقدية .

وهذا ما أوجب إتباع سياسة نقدية رشيدة تتضمن الاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية مما يمكنها من قيام بوضع وتنفيذ السياسة النقدية التي تساهم في ترقية النمو المتوازن والمنتظم للاقتصاد وتصحيح الإختلالات والمساعدة في المحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي بحيث يمثل البنك المركزي أهم المؤسسات في النظام المصرفي والسوق النقدية لكونه لا يهدف لتحقيق الربح بل لخدمة المصلحة العامة ، فوجب البحث عن تأثير العولمة على السياسة النقدية .

وللإحاطة بجوانب بحثنا قمنا بطرح الإشكالية التالية : ما هو أثر العولمة المالية على السياسة النقدية في الجزائر ؟.

ومنه يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

*- ما هي العولمة

*- ما مسار تطور السياسة النقدية في الجزائر ؟

*-هل السياسة النقدية في الجزائر تواكب متطلبات العولمة المالية ؟

1-فرضيات الدراسة

*-العولمة مصطلح جديد أدت إلى جعل العالم قرية إلكترونية وهي تعاون اقتصادي بين دول العالم ككل ،

*-تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي لتحقيق سياسة نقدية رشيدة .

*-سعت الجزائر منذ الاستقلال لإعطاء أهمية للسياسة النقدية لمعالجة الإختلالات الاقتصادية

*-السياسة النقدية يمكن أن تكون رشيدة لمواكبة التطورات في العالم (العولمة).

2-أسباب اختيار الموضوع

*هناك عدة مبررات ودوافع ذاتية وعامة لاختيار الموضوع يمكن حصرها في :

*الشعور بأهمية الموضوع .

*الميول الشخصي للموضوع .

*إبراز الدور الذي تلعبه العولمة لتحقيق سياسة نقدية رشيدة .

3-أهداف اختيار الموضوع

* يعتبر موضوع العولمة المالية والسياسة النقدية موضوعا مهما يحضى باهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

* البحث عن السبل الفعالة لتحقيق سياسة نقدية رشيدة من خلال العولمة .

* إبراز العلاقة بين العولمة والسياسة النقدية .

* تسليط الضوء على السياسة النقدية وإظهار أهميتها ودورها في النشاط الاقتصادي .

* معرفة نوع من أنواع السياسة الاقتصادية – السياسة النقدية – التي تقوم بها الدول من أجل الرفع من النمو الاقتصادي ، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع مكونات الاقتصاد الوطني .

4-منهج الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة الموسومة ب: أثر العولمة المالية على السياسة النقدية في الجزائر ،تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية لجمع المادة العلمية ، ومنهج دراسة حالة الجزائر من خلال قراءة وتحليل مختلف الإحصائيات والبيانات الرقمية خلال الفترة الممتدة من 2015-2020.

5-صعوبات الدراسة :

واجهتنا جملة من الصعوبات خلال بحثنا نذكر منها :

*قلة وندرة المادة العلمية المتخصصة التي تناقش موضوع العولمة المالية والسياسة النقدية في الجزائر .

* سوء تنظيم إدارة المكتبات لعدم توفر الشبكة في المكتبة ، بالرغم من توفر الكتب أو قد يكون تمت إعارتها ولم يتم إرجاعها .

* ضيق الوقت وقلة الإمكانيات المادية الخاصة بالبحث .

6-حدود الدراسة

تقتصر الدراسة في الإطار على :

الإطار المكاني : تقتصر على دراسة العولمة المالية والسياسة النقدية في الجزائر .

الإطار ألزماني : تشمل الفترة من 2015-2020 .

7-الدراسات السابقة :

توجد عدة دراسات سابقة تناولت جوانب من الموضوع نذكر منها ما يلي :

1-نادية العقون ، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الو م** أ ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2012-2013 ، انطلقت الباحثة من الإشكالية الموالية : ما مدى مساهمة العولمة المالية في تكريس الأزمات المالية وتوسع نطاقها ؟ وهل يمكن رصد مجموعة من المؤشرات التي تسمح بالإنذار المبكر بحدوث الأزمات المالية ؟ وما هي أهم الإجراءات والبدائل التي يمكن تقديمها للوقاية من هذه الأزمات على ضوء أزمة الرهن العقاري في الو م أ ؟ وتم التوصل إلى النتائج التالية :

*-العولمة وما تفرزه من رهانات تخلق باستمرار العديد من الثغرات التي تجعل من حدوث أزمة مالية جديدة أمرا ممكنا في أي وقت ، كما أن العولمة المالية بكل ما تضمنه من تحرير مالي وتكامل للأسواق المالية العالمية ، توفر أهم قنوات تدويل وعدوى الأزمات المالية .

*- يعتبر الإفراط في منح الائتمان المصرفي ، وخاصة في فترات الرواج ، سببا في خلق فقاعات ما تلبث أن تنفجر محدثة أزمة مالية ، وذلك أن جزءا كبيرا من هذا التمويل لا يستخدم لبناء طاقات إنتاجية جديدة ، بل يستخدم في مجال العقار والأوراق المالية أو القروض الاستهلاكية ، كما يؤدي ضعف الضمانات المقدمة مقابل عمليات الائتمان الممنوح إلى تزايد حجم الديون المعدومة وتعرض البنوك المخاطر.

2-ليلى أسمهان بقبق ، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية - دراسة قياسية-** ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقا يد ، تلمسان ، 2014-2015 ، انطلقت الباحثة من الإشكالية التالية : ما هي القنوات المسئولة عن انتقال أثر السياسة النقدية في الجزائر وما مدى فعاليتها في ظل معوقات التي يفرضها المحيط المالي ؟ ، وتوصلت إلى النتائج التالية :

*غياب تأثير السياسة النقدية على الأسعار ، الذي يرجع إلى عدة أسباب أهمها أن التضخم في الجزائر ليس نقديا فحسب ، بل قد يرجع التضخم إلى أسباب أخرى كالتضخم المستورد

والتضخم الناتج عن أسباب هيكلية كانتشار السوق الموازية ، كما يمكن إرجاع ذلك إلى الدراسة القياسية في حد ذاتها .

*غياب تأثير السياسة النقدية على قناة الصرف مما يجعلها عاجزة عن لعب دورها في نقل تأثير السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر ، ويرجع هذا في نظرنا إلى عدة أسباب أهمها :

*انخفاض درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج .

*-تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات .

*-غياب قناة أسعار الأصول المالية والحقيقية على لعب أي دور في نقل أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري .

3- حميد رسول ، **العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 ، حيث تم طرح الإشكالية التالية : ما مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل العولمة ؟ حيث تم الوصول إلى النتائج التالية :

*-أن العولمة الاقتصادية مست مخلف الجوانب الإنتاجية والتنموية والتسويقية وأصبحت تقود العالم اليوم في مختلف أدواتها التي تهيمن عليها القوى الاقتصادية الكبرى

*-لا يمكن فهم السياسة النقدية إلا بالعودة إلى جذورها الأصلية أي التطرق إلى مختلف المدارس الاقتصادية التي تناولتها الدراسة .

4-عبد الله البحري ، **أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية – دراسة حالة الجزائر** - ، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005، حيث تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية : ما هي مظاهر تأثير العولمة على أداء السياسة النقدية في الجزائر ؟ وهل للعولمة آثار على تنفيذ السياسة النقدية في العالم الثالث ؟

وتوصل إلى النتائج التالية :

*-السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها * لا مجال لأي بلد لأبعاد اقتصادها عن مجال العولمة لأنها أصبحت واقعا معاشا في جميع المجالات .

5-آية نش ، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2020-2021 ، تناولت الإشكالية التالية : ما هو الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر للفترة 2014-2020 ؟ وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

*-السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تحددها السلطة النقدية للتأثير على حجم الكتلة النقدية وعلى الائتمان النقدي .

*- في الجزائر لم يكن بالإمكان الحديث عن استقلالية البنك المركزي الجزائري إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 ، حيث منح هذا القانون بنك الجزائر درجة عالية من الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية .

6-حليمة باب الله ، **أثر السياسة النقدية على النمو في الجزائر – دراسة قياسية 1990-2017** ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2018-2019 ، تطرق الباحثة إلى الإشكالية التالية : إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ؟ ووصلت إلى النتائج التالية :

*-السياسة النقدية عبارة عن مجموعة الإجراءات تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي .

*-النمو الاقتصادي ليس الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة وإنما هو الزيادة المطردة أو المستمرة حقيقية وليست نقدية وبالتالي استبعاد أثر التضخم.

8-تقسيمات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة في دراستنا ، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة كالتالي :

حيث تناولنا في الفصل الأول السياسة النقدية في ظل العولمة المالية ، تطرقنا في المبحث الأول للعولمة المالية الذي ألم بمفهوم العولمة عامة والعولمة المالية خاصة وتم التطرق فيه إلى لأهم خصائصها وانعكاساتها السلبية والايجابية ، أما المبحث الثاني كان حول ماهية السياسة النقدية ، فحمل في طياته مفهومها وأهم أدواتها المباشرة والغير مباشرة وكذا أهم مؤشرات نجا عتها ، وتناول آخر مطلب في الفصل نجاعة السياسة النقدية في ظل العولمة المالية .

أما الفصل الثاني كان حول أثر العولمة المالية على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2020 ، وقسمناه إلى أربع مباحث ، جاء في الأول تطور السياسة النقدية قبل وبعد إصلاحات قانون النقد والقرض وأهم التعديلات التي طرأت عليه ، وحمل المبحث الثاني أدوات السياسة النقدية المعتمدة خلال الفترة 2015-2020 ، والمتمثلة في سعر إعادة الخصم ، عمليات السوق المفتوحة ، معدل الاحتياطي الإجباري ، آلية استرجاع السيولة بالمناقصة وكذا استقلالية السياسة النقدية ، وجاء في المبحث الثالث أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الفترة 2015-2020 من أهداف وسيطة ونهائية متمثلة في استقرار المستوى العام للأسعار ، توازن ميزان المدفوعات ، العمالة الكاملة وتحقيق معدل نمو مرتفع ، وفي الأخير تطرقنا إلى تطور الوضعية النقدية في الجزائر لسنة 2015-2020.

الفصل الأول

السياسة النقدية في ظل العولمة المالية

تمهيد.

يشهد العالم تغيرات وتطورات جذرية في جميع المجالات خاصة في المجال الاقتصادي، وهذا ما أسماه البعض من العلماء والباحثين "بالعولمة" . وتشمل هذه التطورات زيادة حجم وتنويع المعاملات من السلع والخدمات العابرة للحدود وتعاظم التدفقات المالية الدولية.

وتعتبر السياسة النقدية أهم الركائز التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المتاحة للبنك المركزي حيث يعتبر البنك المركزي أداة لتطبيق السياسة النقدية لأي دولة ، وسنحاول من خلال بحثنا الإحاطة بالعولمة المالية والسياسة النقدية ، بحيث سنتناول في الفصل الأول السياسة النقدية في ظل العولمة المالية ، والذي يحتوي على مبحثين هما :

*المبحث الأول : العولمة المالية

*المطلب الأول : مفهوم العولمة المالية

*المطلب الثاني : خصائص العولمة المالية

*المطلب الثالث : أهم الانعكاسات الايجابية والسلبية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري .

*المبحث الثاني : ماهية السياسة النقدية

*المطلب الأول :مفهوم السياسة النقدية

*المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية

*المطلب الثالث : مزيج السياسة النقدية في ظل العولمة المالية

المبحث الأول:العولمة المالية

يعتبر مفهوم العولمة من المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين والمفكرين، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف العولمة المالية وأهم خصائصها.

المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية

لايمكن أن نقوم بتعريف العولمة المالية وننسى أهم مصطلح ألا وهو العولمة وذلك نظرا لتشعبها وتوسع مفهومها واختلاف الباحثين والمفكرين في إعطاء تعريف شامل لهذه الظاهرة التي تعد مصطلح حديث النشأة.

حيث قام بتعريفها د.عدنان الشخص:" أن العولمة هي ظاهرة الانتماء العالمي بمعناه العام، وهي تعبير مختصر عن مفاهيم عدة في تشمل الخروج من الأطر المحدودة (الإقليمية والعنصرية والطائفية وغيرها...)، إلى الانتماء العالمي الأعم، ففي جانبها الاقتصادي تشمل الانفتاح التجاري وإلغاء القيود التجارية، وتوفير فرص للتبادل التجاري الواسع محكوما بقواعد السوق فقط بدون وجود إجراءات حماية حكومية، وفي جانبها الفكري والثقافي هي الانفتاح الفكري على الآخرين وعدم الانغلاق على الذات ورفض التعصب الفكري الذي يدعو لإلغاء الآخر لا لشيء سوى أنه مغاير في الفكر، وفي جانبها السياسي هي شيوع تطبيق القانون على الجميع ومراعاة الحقوق الأساسية للإنسان "[1]

وهناك من أعتبر العولمة على أنها "التوسع المتزايد المطرد في تدويل الانتاج من قبل شركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدث إلى تصور أن العالم قد تحول إلى قرية كونية صغيرة".[2]

[1]:سليمان بن صالح الخراشي، **العولمة**، دار بلنسية،ط1، المملكة العربية السعودية-الرياض-،1419ه، ص:7-8.

[2]:سعاد لمقدم، سميرة قويدري، **أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك**، مذكرة اليسانس ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2012-2013،ص:11.

أما بالنسبة لتعريف العولمة المالية فقد اختلف الاقتصاديون حول وضع تعريف محدد وشامل للعولمة المالية وهذا لتباين الاتجاهات والآراء حول هذه الظاهرة ويمكن إدراج أهم التعاريف التي جاءت حول العولمة المالية في ما يلي :

*التعريف الأول: "هي ظاهرة تدفقات مالية متصاعدة عبر الحدود"، والناتج الأساسي لعملية التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركية رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية.

*التعريف الثاني:العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يطلق عليه بمصطلح الانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم لأخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية.[1]

*التعريف الثالث: هي ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الو.م.أوبريطانيا ثم في باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى بعد ذلك، وتطبيق أسعار الصرف المرنة وتحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج مفهوم شامل للعولمة المالية، فيمكن القول بأنها تعني تشكل سوق موحدة لانتقال رؤوس الأموال بين الأسواق العالمية والأسواق المحلية، تكونت من خلال التكامل المستمر للأسواق المالية الدولية مما يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد المالية بين مختلف المناطق.

[1] :حمزة مراجي، **دور العولمة المالية في تطوير الخدمات المصرفية-دراسة حالة الجزائر(2006-2016)**،مذكرة الماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ،جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر،2017-2018،ص:6.

[2] : سميرة بخبخ، فاطمة حيدوش، **أثر العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة جيجل، الجزائر،2013-2014،ص:25.

المطلب الثاني: خصائص العولمة المالية.

مع تحرير الأسواق المالية الدولية نتيجة العولمة وما رافقها من تطورات في عالم الاتصالات والمعلومات برزت خصائص عديدة للعولمة المالية نذكر منها:[1]

-ارتفاع كبير في حجم التدفقات المالية من وإلى الدول.

-ارتفاع نصيب القطاع الخاص من التدفقات المالية مقارنة مع التدفقات الرسمية التي كانت تفوقه قبل التسعينات.

-ارتفاع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر للتدفقات المالية العالمية (حيث بلغ حجم الاستثمارات العالمية 1.18 تريليون دولار عام 2009. و1.24 تريليون دولار عام 2010).

-ينتج عن العولمة المالية والمصرفية غير المتابعة إلى نشوب أزمات مالية ومصرفية خطيرة تنتشر بفعل العدوى المالية في كل الدول مما يؤثر على الاستثمارات ويؤدي إلى تذبذب التدفقات المالية بشكل كبير(مثلما حدث في المكسيك عام 1994، وتايلنديا 1997، والأرجنتين عام 2002، والولايات المتحدة الأمريكية في 2009).

المطلب الثالث: أهم الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة المالية على المجال المصرفي الجزائري.

أولا:الانعكاسات الإيجابية.

*تتمثل أهم الانعكاسات الايجابية للعولمة المالية على المجال المصرفي الجزائري في:[2]

أ): لتقويم المنافسة والحد من الاحتكارات القائمة في هذا القطاع وذلك بتوفير الخبرات والكفاءات المهنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.

[1] : فاطمة بلحاج، **العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر،2010-2011،ص:20.

[2] : عبد الله البحري، **أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر.2004-2005وص:94.

ب): تطوير القطاع المصرفي الجزائري يسبب انفتاح الأسواق الجزائرية أمام موردي الخدمات المصرفية.

ج): تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية التي أثقلت بها الجزائر.

د): إن الانفتاح المالي قد يمكن الجزائر من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، للحصول على ما تحتاجه من أموال، لسد النقص في المدخرات الموجهة لتمثيل الاستثمارات .

مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.

ه): ينجم عن الإنتاج المالي زيادة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية كالجزائر، وهذا ما يتبعه التكنولوجيا إلى هذه الأخيرة بإضافته إلى تخفيف تكلفة التموين بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين .[1]

و):الاستفادة من الشروط المعلوماتية الحديثة خاصة وأنها أصبحت متطورة يوما بعد يوم.

ع): تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

ك):إن آليات تحرير الأسواق المالية في إطار العولمة المالية تمكن إلى وصول أسعار الفائدة الحقيقة الموجبة.[2]

ثانيا :الانعكاسات السلبية.

كما للعولمة المالية على المجال المصرفي الجزائري إيجابيات لها أيضا سلبياتها نذكر منها:[1]

[1] :عبد الله البحري، **مرجع سابق**، ص:94.

[2] :رمضان شيبان، **العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة-دراسة حالة الأسواق المالية العربية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، قسنطينة، الجزائر، 2017-2018،ص:17.

[1]:حميد رسول ،**العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر**،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة الجزائر،2007-2008،ص:29.

1): تزايد أنشطة تبييض الأموال:

لقد زادت عملية تبييض الأموال حتى وصل حجم الأموال القذرة التي يتم غسلها في أنحاء العالم إلى 500 مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل 6 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

يتضمن رصيد الأموال تحويل أرباح الجريمة الاقتصادية إلى شكل يمكن استخدامه وإخفاء أصولها غير المشروعة، فبعد إدخال الأموال المتحصل عليها من الجريمة إلى النظام المالي، يتم إخفائها من خلال تشكيلة متنوعة من المعاملات والأدوات المالية المختلفة، وتستثمر في النهاية في شكل أصول مالية.

من أهم الأنشطة التي يتم بواسطتها غسيل الأموال، والمتاجرة في المخدرات والأسلحة المحظورة والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والقروض المصرفية المهربة والسرقات وتجارة الرقيق والدعارة، و يستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال، حيث تمر هذه العمليات بثلاث مراحل:

* مرحلة الإيداع النقدي.

*مرحلة التعتيم.

*مرحلة التكامل.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن غسل الأموال يؤثر تأثيرا سلبيا على النشاط الاقتصادي الوطني والعالمي.[1]

2): إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:

إذا تمت العولمة المالية بشكل كامل، أي تم فتح حساب رأس المال وتزايدت درجة اندماج الأسواق النقدية والمالية المحلية مع الأسواق الخارجية العالمية، فمن الراجح أن تنفذ الحكومة سيادتها في مجال السياسة النقدية، ففي ضل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بحثا

[1] :حميد رسول، **مرجع سابق** ، ص29.

عن أعلى عائد قد تتدفق للبلد كميات ضخمة من الأموال وبشكل مفاجئ، ويدفع ذلك إلى تخفيض سعر الفائدة في البلدان الصناعية وسعيا لاغتنام ارتفاع سعر الفائدة المحلي في هذه الحالة تفقد السلطة النقدية سيطرتها على الكتلة النقدية مما يؤدي إلى حدوث التضخم.[1]

3): المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمحلية:

إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية، أدى إلى خلق نوع من المنافسة بين المصارف العالمية والمصارف المحلية، ومنها المصارف الإسلامية والتي لا تزال مهيأة لمواجهة هذه المنافسة، نظرا لمحدودية أحجامها وضعف إمكانياتها الاقتصادية وتواضع خدماتها مقارنة بالمصارف الأجنبية إذ وجدت هذه الأخيرة سهولة كبيرة في خطف العلميات التمويلية الضخمة من المصارف المحلية الإسلامية وذلك بسبب فارق الإمكانيات وتوافر التقنيات الحديثة المتقدمة.

إن وجود المصارف الأجنبية داخل الدول التي يوجد فيها مصارف إسلامية يمكن الأولى من تحريك الأموال وفقا لمصلحتها نتيجة سرعة اتخاذ القرار دون مراعاة الضوابط التي تلتزم بها المصارف الإسلامية، لأن هذه الأخيرة تحتاج في الغالب إلى وقت كاف حتى يتم تدارس الأمر مع هيئة الرقابة الشرعية مما يتطلب التفرغ الكامل للهيئة حتى تكون على صلة دائمة.

ثم إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية يقلل بدرجة حادة أو يرضي دعم الصناعات الوليدة من المؤسسات المالية الإسلامية مما يضعف دور هذه الأخيرة في الاستثمار.

تواجه المصارف الإسلامية عبر العالم وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من تفجيرات لتنظيم القاعدة تحديات كبيرة، ولعل هذه الأحداث كانت النقطة التي استغلتها المصارف الأجنبية لتشويه صورة المصارف الإسلامية.

[1] :عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ،ص:06-08.

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية أو الائتمانية من أهم السياسات الاقتصادية، حيث أنها تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي وهي تعتبر من أهم وظائف البنوك المركزية، يعتمد عليها لبلوغ أهداف مسطرة سابقا، ولكن يتم تحديد طبيعة السياسة النقدية على حسب الوضعية الاقتصادية السائدة في البلاد خلال فترة ما.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.

تعريف1: عرفها محمد ضيف الله القطا بري" عرفت بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة، بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترة الانكماش ورفع الأسعار وتخفيض كمية النقود في فترة التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي[1]

تعريف2: وتعرف أيضا على أنها مجموعة التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة والائتمان الممنوحة من البنوك لتحقيق الأغراض أو الأهداف الاقتصادية الكلية ومن أهمها:[2]

-ضمان تحقيق الاستقرار السعري.

-تحفيز النمو الاقتصادي والتشغيل.

تعريف3: تعرف بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير والتحكم بعرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة معينة. والسلطة النقدية هنا هي البنك

[1] :محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى،2011،ص:18.

[2]:يوسف كمال محمد.**"المصرفية الإسلامية والسياسة النقدية"**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2. 1996،ص:19

المركزي في أي دولة، وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن السياسة النقدية هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، تهتم بالجانب النقدي في بلدها من أجل تحقيق أهداف معينة.

وهي ايضا عبارة عن مجموعة من الاجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة خلال فترة زمنية محددة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.

يعتبر البنك المركزي المسؤول الاول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية وذلك باستخدام أدوات مباشرة وغير مباشرة، وهناك من يقسمها إلى أدوات كمية وأخرى نوعية، وهي ترجع إلى الأداة في حد ذاتها وذلك من حيث كيفية التعامل معها والتأثير بها.

أولا: الأدوات غير المباشرة (الأدوات الكمية).

وهي تلك الأدوات التي توجه للتأثير على الحجم الكلي للائتمان في النظام المصرفي دون الاهتمام أو التركيز بصفة خاصة على نوع الاتمان وتتمثل في عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي.

1/: سياسة السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدي من أجل تدمير(تقليل) أو زيادة الكتلة النقدية، وهي عبارة عن بيع وشراء الاوراق المالية، المستثمرة من قبل البنك المركزي ولحسابه الخاص في السوق المفتوحة وبحرية التصرف في التعامل، ودون أن تكون هناك قيود على دخول هذه السوق أو الخروج منها.

وتعتبر من آثار العمليات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف تغيير القاعدة النقدية وهي شراء أو بيع الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة، وتعتبر

[1]: عبد اللطيف حدادي، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر(2000-2014)**،أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، اقتصاد مالي، جامعة سيدي بالعباس، الجزائر،2016-2017،ص:26.

أيضا من أهم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الرأس مالي، فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة في يدها دائما كي تسمح لها بأن تحقق العملة الوطنية.[1]

1-أ/: فعالية عملية السوق المفتوحة:في حالة إتباع البنك المركزي سياسة توسعية للخروج من حالة الركود الاقتصادي فانه يقوم بشراء الأوراق المالية بصفة عامة من اجل تمكن البنوك التجارية من رفع قدرتها الاحتياطية النقدية والتوسعية في عمليات الاقراض .

اما اذا اتبع البنك المركزي سياسة انكماشية فانه يقوم ببيع الاوراق المالية من اجل تخفيض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي نقل قدرتها على الائتمان وهذا يؤدي إلى زيادة سعرالفائدة[2]

1/: فعاليات عملية السوق المفتوحة.

تعتبر السوق المفتوحة من أنجع أدوات السياسة النقدية في التأثير على القاعدة النقدية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية فالأمر يختلف نظرا لأن نجاح عمليات السوق المفتوحة يتطلب وجود سوق متطورة للأوراق المالية أي وجود بورصة.

الاحتفاظ من جانب البنك المركزيبحيازات كافية من الأوراق بغرض القيام بعمليات السوق المفتوحة.[3]

2/: سعر إعادة الخصم.

يعبر سعر إعادة الخصم هو السعر أو الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنك التجاري عند اللجوء إلى إعادة خصم الأوراق التجارية أو المالية قصيرة الأجل التي بحوزتها قبل موعد استحقاقها أو الاقتراب، بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل الحصول على موارد نقدية جديدة وتدعيم احتياطها النقد، ويستطيع البنك المركزي بموجب هذه الأداة تغيير

[1]. :خيرة بن ويس. **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم التجارية، بنوك وأعمال، :جامعة سعيدة، الجزائر،2014-2015،ص:32-33

[2]:حيرة بن ويس ، **مرجع سابق**،ص:33.

[3]. :سميرة العمري، **أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية**، دراسة حالة مجموعة البنوك التجارية الجزائرية،2004-2014، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016-2017،ص:25

سعر خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية قبل موعد استحقاقها وغالبا ما يزيد البنك المركزي من سعر خصمه لهذه الأوراق المالية أثناء فترة التضخم الاقتصادي ويخفض سعر خصمه أثناء فترات الركود والانكماش الاقتصادي بهدف زيادة مقدرة البنوك التجارية على منع الائتمان البنكي وتنشيط الطلب الفعال في السوق.[1]

2-أ/:فعالية سياسة إعادة الخصم.

في ظل نظام العولمة واتساع نشاط البنوك التجارية هذا مما يقلل من فعالية إعادة الخصم وهو كونه محدود الأثر إذ كانت البنوك التجارية في غنى عن البنك المركزي بسبب وفرة الأرصدة النقدية العاطلة لديها أو بسبب وجود مصادر أخرى تعود إليها عند الحاجة إلى السيولة. كرؤوس الأموال الأجنبية القادمة من الخارج بغرض التوظيف، وعليه يمكن القول ان سياسة إعادة الخصم هي أداة من أدوات السياسة النقدية التي تأثر على أسعار الفائدة وحجم الائتمان والسوق النقدية، لكنها تبقى محدودة الأثر لذلك نحتاج إلى وسائل أخرى مكملة لتحقيق فعالية أكبر.[2]

3/: سياسة الاحتياطي الاجباري،

حسب قوانين الرقابة المركزية على البنوك التجارية فإن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني وإلزامي، ويندرج ضمن إجمالي الودائع الجارية، الودائع لأجل، ودائع التوفير. وتولي البنوك المركزية اهتمام خاصا في أن يسدد كل بنك تجاري ما عليه من احتياطي نقدي في نهاية كل شهر،ويحسب الاحتياطي النقدي بناءا على المتوسط الشهري لحجم ودائعه في ذلك الشهر فإن تخلف البنك التجاري عن تسديد ما عليه من احتياطي فإن البنك المركزي يفرض عليه فائدة على المبالغ الناقصة، وذلك ليحث البنوك التجارية على تسديد ما يترتب علبها من احتياطي نقدي قانوني ، وفي ظل الركود الاقتصادي فإن البنك المركزي يلجأ إلى تخفيض نسبة الاحتياطي

[1]: سميرة العمري ،**مرجع سابق**،ص: 25..

[2]: خيرة بن ويس، **مرجع سابق**، ص:35.

القانوني بينما في حالة الضخم فإنه يرفع هذه النسبة، وذلك لتقليص قدرة البنوك التجارية على ضخ الائتمان.[1]

3-أ/:آلية عمل الاحتياطي الاجباري.

يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الأداة أن يؤثر على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية عن طريق إلزامها بوضع احتياطي قانوني إلزامي، يمثل نسبة من احتياطها النقدي من الودائع.وهي غير مكلفة بطبيعتها إذ يستطيع البنك أن يحقق بواسطتها إيرادات سهلة عن طريق إقراضها للجمهور، ومن ثم مضاعفة المعروض النقدي. مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية، فيضطر البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي، مما يؤدي إلى الحد من قدرة البنوك على استغلال هذه الحسابات البنكية في منع الائتمان.[2]

ثانيا: الأدوات المباشرة(الكيفية أو النوعية).

تهدف هذه الأدوات إلى الحد من حرية المؤسسات المالية لممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، ومن هذه الأدوات نذكر ما يلي:

1/: سياسة تأطير القروض.

وهو إجراء تنظيمي تقوم بيه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطوير الفروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة. وبحال الاخلال بهذه الاجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى، وللقيام بسياسة تأطير القروض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة، وتعديل سلوك المقرضين، نذكر البعض منها:

[1]. وال قاسمي" **مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة:2000-2017**." مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة البويرة، الجزائر.2017-2018.ص:31

[2]: بن ويس خيرة، **مرجع سابق**.ص.34.

-تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض المتعلق ببعض الأنواع، التمويلات المتعلقة بالتصدير أو السكن أو الزراعة أو الصناعة.

-إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف. فعندما يشجع البنك المركزي بعض الانشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض مثل قروض الصادرات.

-فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم حيث تفرض السلطات النقدية معدل إعادة الخصم مفصل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها. وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة.[1]

-توفير القروض لبعض أنواع التمويل بتشجيع من الدولة، حيث تقوم السلطات العامة بتحديد مبالغ مخصصة لبعض القروض المصرفية، وقد تعمل على توزيعها مباشرة.

2/: سياسة أسعار الفائدة.

يسعى الجهاز المصرفي من خلال التوسع في انتمائه إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها جراء منح القروض أكبر من التكلفة التي يتحملها عند إدارته لهذه القروض وخاصة عندما تكون في شكل نقود مركزية معدة خصيصا لأجل الإقراض، بمعنى آخر لكي تكون استثمارات البنوك مربحة. يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة المدفوعة من قبل الزبائن على القروض الموزعة بواسطة البنوك، ومعدلات الفائدة المدفوعة من قبل البنوك على الودائع الآجلة. وأخيرا معدلات الفوائد على التمويل وإعادة التمويل التي يفرضها البنك المركزي عبر تدخلاته المباشرة وغير المباشرة.

ويستخدم البنك المركزي سياسة أسعار الفائدة من أجل التأثير على الإقراض المصرفي تبعا للحالة الاقتصادية السائدة والأهداف المرجوة إلا أن هذه السياسة لها آثار سلبية حيث نجد أن هذه السياسة توضع لها ضوابط قد تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وترشيد الائتمان

[1]:حليمة تركي وآخرون،**"مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة(2005-2016)"**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، الجزائر،2017-2018،ص:16-17.

بالإضافة إلى ذلك فإنه من الممكن بسهولة التحايل على الحد الأقصى المفروض وذلك بتحويل الودائع المصرفية إلى أصول تدر عوائد بأسعار السوق مثل النقد الأجنبي.[1]

3/: النسبة الدنيا من السيولة.

يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.[2]

4/:الإقناع الأدبي.

تعتبر كأداة يستعملها البنك المركزي من خلال اعتماده على التأثير الأدبي في إقناع المؤسسات المصرفية، والمالية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة وكل ذلك يتوقف عل ما يلي:

مدى اهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك الأخرى .

مدى التعامل بين البنوك التجارية والبنك المركزي .[3]

5/: الإعلانات: بيئة البنك المركزي من خلال تصوراته لما قد تكون عليه الأوضاع الاقتصادية المستقبلية للسوق البنكية موضحا من خلال الأرقام الحقيقية والمعطيات الخاصة بالاقتصاد الوطني والتي تدفعه لاتخاذ وتفصيل سياسات محددة عن غيرها وكذلك اصدارها للأبحاث والنشرات الاقتصادية التي تحتوي على التوجيهات العامة مدعمة بأفكار كبار

1: كريم بوروشة،**" دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي ، دراسة حالة الجزائر(1990-2016).**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص "مالية دولية"،جامعة ورقلة، الجزائر،2018-2019،ص:11.

2:نوال قاسمي، مرجع سابق ،ص:33.

3 أسماء علام ، فاطمة علام ، **واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017**، " مجلة التمكين الاجتماعي ، العدد 03، الجزائر ،2000، ص456

المختصين في الشؤون البنكية ،والى غير ذلك من البيانات المفيدة التي يفترض في البنوك التجارية ان تأخذها كمؤشرات ترشدها الى الاتجاهات السليمة للسياسات الائتمانية[1]

6/: **الأوامر والتعليمات الملزمة:** وفيها يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية التي تصبح ملزمة بتنفيذها والا تعرض للعقوبات من قبل البنك المركزي ،ويحقق هذا الاسلوب نجاحا في الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان المختلفة التي لاتنجح أساليبالرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها .[2]

المطلب الثالث: مزيج السياسة النقدية في ظل العولمة المالية .

1/:مؤشرات نجاح السياسة النقدية :[3]

توفر نظام معلوماتي فعال حول وضع الميزانية (العجز الفائض) ،القدرات الاقتصادية وطبيعة ميزان المدفوعات .

تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة ومحاولة تفادي التضارب فيما بينها ما أمكن ذلك.

درجة الوعي الادخاري المصرفي لدى مختلف الاعوان الاقتصاديين اضافة الى توافر اسواق مالية ونقدية متطورة .

مدى استقلالية البنك المركزي في ادارته للسياسة النقدية المطبقة .

مرونة الجهاز الانتاجي للمتغيرات التي تحددها السلطة النقدية .

ظهور الابتكارات المالية و التحرير المالي والتقدم التكنولوجي الذي يعد المحرك الاساسي للعولمة المالية التي تساعد على تطور السياسة النقدية ونجا عتها .

[1] سميرة العمري ، **مرجع سابق**، ص30.

[2] سميرة العمري ،**المرجع نفسه**، ص30.

[3] عبد القادر روتسو ،**الإطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية حلال الفترة 2001-2018**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 22، الجزائر ،2020،ص 70.

2/:نجاعة السياسة النقدية في ظل العولمة المالية :[1]

بالرغم من ان السياسة النقدية هي من أهم السياسات الاقتصادية التي تهدف الى الاستقرار النقدي الاقتصادي ككل، فمن المحتمل أن تؤدي السياسة النقدية الى نتائج غير مرغوب فيها ليس على المستوى النقدي فقط ولكن على مستوى الاقتصاد ككل لذلك ومن اجل ضمان سلامة تلك السياسات يفترض بصانعي السياسة النقدية إن يكونوا على دراية دقيقة بتوقيت والأثار السلبية المتبعة على الاقتصاد الحقيقي وهو ما يتطلب فهما واعيا للآليات التي ينتقل بها اثر هذه السياسة ، ومع كل هذه التحديات التي ظهرت أمام السياسة النقدية الى انها اثبتت فعاليتها في ظل العولمة المالية وهذه الاخيرة اجتاحت العالم منذ ثمانينات القرن الماضي ولم تعطي فرصا كثيرة من الاقتصاديات القومية للأخيار، وأجبرتها على التدخل المالي العالمي واعدة إياها بالنمو والرفاهية معا ،ولا نستطيع الجزم بذلك ولكن لكل اقتصاد خصائصه وظروفه الاقتصادية ،حيث أثرت العولمة المالية في فعالية السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية للبنك المركزي في تحقيق أهدافه نتيجة التدفقات الأجنبية سواء من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر او من خلال الاستثمار في محفظة الاوراق المالية ،وعلى الية قنوات انتقال أثار تلك السياسة الى الجانب الحقيقي ومن خلال الدراسة التي أجريت في الجزائر لمعرفة وتقييم مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور ، الذي يحتوي على أربع أهداف والتي ترتبط بها العولمة المالية ارتباطا وطيدا وهي النمو والتطور في رأس المال واستقرار المستوى العام للأسعار وخفض معدل البطالة وتحقيق توازن خارجي ومن هنا نجد أن السياسة النقدية أثبتتنجا عتها في ظل العولمة المالية ولو بنسبة معقولة .[2]

---

1 ادهم محمد البرماوي ،**تقييم فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة المالية** ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، غير منشورة، تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة طنطا ، مصر ،2019،ص6،7.

[2]أدهم محمد البرماوي ، **مرجع سابق** ،ص 7.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى العولمة المالية و السياسة النقدية من الجانب النظري ومن هذا السياق يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

*العولمة هي التكامل المتزايد بين الاقتصاديات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم .

*وتعرف العولمة المالية علو أنها الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يطلق عليه بمصطلح الانفتاح المالي ، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال .

*ارتفاع حجم التدفقات المالية من خصائص العولمة المالية .

*تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من القواعد والتدابير والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير والتحكم على المعروض النقدي بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة محددة .

*تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تسعى لتحقيق الاستقرار النقدي .

*تتمثل السلطة النقدية في البنك المركزي الذي يعمل على التأثير في عرض النقود من خلال من أدوات السياسة النقدية .

*تتمثل أدوات السياسة النقدية في أدوات غير مباشرة منها: سياسة السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم ....، وأدوات مباشرة تتمثل في: سياسة تأطير القروض ، سياسة أسعار الفائدة.

أثر العولمة المالية على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة:2015-2020

تمهيد

أدركت الجزائر غلى غرار الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق أهمية اعتماد سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق وبناء نظام مالي ومصرفي سليم لضمان استقرار الأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي حيث حرصت الجزائر على تحقيق ذلك بإصدار قانون النقد والقرض 10/90 في 14 أفريل 1990م ، باعتباره إصلاح شامل للسياسة النقدية كما تلعب السياسة النقدية دورا فعالا وهاما للمساعدة في تحقيق أهداف الاقتصاد ، ويمكن تجسيد هذه الفعالية من خلال الميكانيزمات وأدوات السياسة النقدية حيث تكتسب هذه الآليات والأدوات فعالية في النشاط الاقتصادي وهذا ما سنسعى لإبرازه من خلال الفصل الثاني والذي تطرقنا فيه إلى أربع مباحث ، يندرج الأول ضمن تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015–2020 ، أما المبحث الثاني والثالث فدرسنا فيهما أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر والأهداف النهائية خلال الفترة 2015–2020 على التوالي ، وفي الأخير تطرقنا إلى تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال نفس الفترة أيضا .

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة:2015-2020

عرفت الجزائر منذ الاستقلال تطورات في مجالها الاقتصادي خاصة على مستوى الجهاز المصرفي بما أنه المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الوطني فهو يدفع بعجلة النمو إلى التقدم، فعرف هذا القطاع عدة إصلاحات بهدف تحسينها وتماشيها مع أهداف البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أجل ذلك سنحاول إبراز مسار تطور السياسة النقدية قبل وبعد قانون النقد والقرض.

تم تقسيم السياسة النقدية في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين هما:

المطلب الأول: السياسة النقدية قبل إصلاحات قانون النقد والقرض: يمكن أن نلخصها على مرحلتين.

أولا: السياسة النقدية في الفترة 1962-1979[1]: بعد الاستقلال انتهجت الجزائر سياسة التخطيط المركزي، ولم تكن السياسة النقدية خلالها ذات معالم بارزة وواضحة أي عديمة الفعالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث أن نشأة البنوك لم تكن بالأساس من أجل ممارسة نشاطها الطبيعي، لكنها راجعة لمتطلبات الاقتصاد الاشتراكي المخطط، كما أن النقود لم تكن إلا مجرد أداة للمبادلة، وبالتالي كانت بعيدة كل البعد على أنها أداة تتحكم في عملية تحقيق النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

تميزت هذه الفترة بضعف الطلب على القروض المصرفية نتيجة لغياب المشاريع الاستثمارية، وهو ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية ومنه زيادة الكتلة النقدية بشكل كبير في غياب أدوات السياسة النقدية، كما شهدت هذه الفترة إلغاء الحد الأقصى لتسبيقات البنك المركزي لتمويل الخزينة العمومية حيث كان تمويل عجز الميزانية آليا عن طريق قروض وتسبيقات غير منتهية بدون قيد أو شرط.

[1] خديجة سنوسي، **دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر (2000-2013)**، مذكر ماستر ، غير منشورة في علوم التسيير ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة العربي بلمهيدي ، ام البواقي، الجزائر ،2014-2015، ص77.

تميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بالخصائص التالية[1] :

*ازدواجية النظام البنكي في قطاع بنكي وطني قائم على أساس اشتراكي وسيطرة الدولة وقطاع بنكي أجنبي قائم على أساس ليبرالي رأسمالي ، و هذا حتى سنة 1966.

*احتكار الخزينة العمومية للساحة المالية وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي والبنكي.

*تهميش دور البنوك وتكليفها بدور إداري حتى أصبحت مجرد مصدر للنفقات بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية.

*لجوء البنوك التجارية بصفة دائمة إلى إعادة التمويل من البنك المركزي.

*أصبحت المؤسسات مدينة للبنوك من خلال استفادتها من القروض، وأصبحت البنوك بدورها مدينة لدى البنك المركزي

*تحديد معدلات الفائدة إداريا.

*يعمل النظام المصرفي تحت وصاية الحكومة ووزارة المالية ،حيث تلجا البنوك بصفة دائمة إلى إعادة التموين من البنك المركزي الذي لا يستطيع ان يمدها بذلك دون النظر الى مستوى النشاط الاقتصادي ،ويعتبر تدخل البنك المركزي مقيدا في اقتصاد الاستدانة[2].

ثانيا: السياسة النقدية في الفترة 1982-1989م:[3] بدأت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات حيث تمت إعادة هيكلة حوالي 102 مؤسسة عمومية في سنة 1983 ، لتصبح 400 مؤسسة مع اعتماد نظام القرارات اللامركزية التي كانت في السابق فقد أعيدت هيكلة القطاع المصرفي في هذه الفترة ، ولكن هذا لم يقدم إجراءات جديدة في مجال السياسة النقدية حتى في سنة 1986 ،حيث جاء في إصلاحات هذه السنة دعم البنك المركزي لتسيير السياسة النقدية على وجه الخصوص تسيير أدوات هذه السياسة ،

[1]: خديجة سنوسي،**مرجع سابق**،ص:77-78.

:ياسين بنزايد،وفاروق بو القاية، **فعالية السياسة النقدية في تحيقي الاستقرارالاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر:2000-2015**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، تخصص نقود ومالية، جامعة [2]محمد الصديق بن يحيى، الجزائر،2016-2017،ص:88.

[3]:صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر:1990-2000**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2003،ص:260.

وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة للمؤسسات القرض ، وذلك انطلاقا من تغيير النظرة للنقود ،فلم تعد وسيلة للحساب والتبادل فقط بل أصبحت أداة للقرض والتنمية والتأثير الايجابي على المتغيرات الاقتصادية ،كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والنمو والتشغيل ، بالإضافة إلى التعامل مع الخارج وهكذا صبح تحديد مستوى القروض المصرفية لا يعود لاحتياجات المؤسسات وإنما يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي والتوازنات البنكية .

كما أن الإصلاح الهيكلي في سنة 1988 عرف تطورا نوعيا ، خاصة بعد صدور النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك ، والتي أصبحت تسير وفقا للمعايير التجارية والمرودية ،بالإضافة إلى انسحاب الخزينة من عمليات تمويل الاقتصاد، بحيث أصبحت مسؤولياتها تقتصر منذ ذلك الحين في تمويل الاستثمارات في البنى الأساسية والاستراتيجية فقط، وفي ماي1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستواها الاسمي، كما دخلت المرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتنشأ في جوان من نفس السوق النقدية، وجرى توسيع هذه السوق إلى مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين وغيرها.[1]

لكن كل هذه الإصلاحات لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه، وهذا نظرا للأسباب التالية:

-مواصلة ضعف الجهاز البنكي من خلال عدم إمكانية تعبئة الادخار والموارد الازمة لتمويل الاقتصاد الوطني، وهذا ما أدى إلى الاعتماد كليا على البنك المركزي في تمويل القروض.

-نقص السيولة الكافية لدى البنوك للقيام بعمليات التمويل، وكثرة استخدام التمويل بالسحب على المكشوف كشكل من أشكال القروض الرئيسية.

[1] صالح مفتاح ،**مرجع سابق**، ،ص 260.

وعليه فإن هذه المرحلة رغم أهميتها في تطوير السياسة النقدية وجعل التسيير النقدي في يد النظام البنكي فقط، إلى أنها بقيت تعاني من قصور وجمود وهذا ما استوجب إصلاحات جديدة أكثر فعالية.

المطلب الثاني: السياسة النقدية بعد إصلاحات قانون النقد والقرض.

أولا: تعريف قانون النقد والقرض:10-1990: يعتبر القانون رقم:90-10. الصادر في 14-أفريل-1990، والمتعلق بالنقد والقرض.[1] نصا تشريعيا يعكس بحق الاغتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات.[2] وكانت كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الجزائري، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات، وذلك من خلال قانون النقد والقرض في 14أفريل1990، رغم أنها تواجدت في ظروف صعبة نوعا ما، إلى أن الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى، فقد جاء هذا القانون ليحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية ويركز السلطة في البنك الجزائري، أو مجلس النقد والقرض، ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق، وهذا الأخير الذي يرغمنا على القيام بإصلاح جذري في جهازنا المصرفي إداريا، وتسييرا ، وكما يجب أن نشير إلى أن هذا القانون أنشأ لإعادة إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة والسوق. وكما ساعدنا قانون النقد والقرض على تنشيط وظيفة الوساطة المالي.[3]

كما عرفه محفوظ لشعب بأنه[4]:"رغبة من السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة وتجاوز قصور الاصلاحات تماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق أو محاولة

[1]: قانون رقم:10/90، الصادر في 14أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد18،بتاريخ:1990/04/14.

[2]:طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، طبعة 2، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،2003،ص:196.

[3]:أمين العرباوي، ياسين حرير، **الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر،2015-2016،ص:32.

[4]:محفوظ لشعب، **القانون المصرفي**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية ، الجزائر2001،ص30-31.

الاندماج في الاقتصاد العالمي، جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض10/90 حيث مثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية من خلال وضع السقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا كل سنة".

ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض10/90: لقد تم من خلال هذا القانون إعادة تسمية البنك المركزي باسم بنك الجزائر، كما جاء بعدة افكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقة كمحرك أساسي للاقتصاد ومن أهم مبادئه ما يلي:

-**أ/: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية**[1]: ومعناه أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على اساس كمي من طرف هيئة التخطيط ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية.

ب/: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: ومعناه أن الخزينة بموجب هذا القانون لم تعد حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز.

ج/: الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد وأصبح النظام هو المسؤول عن القروض في إطار مهامه التقليدية.

د/: إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: وذلك من أجل انسجام السياسة النقدية من جهة ومن جهة أخرى ضمان تنفيذ هذه السياسة لتحقيق الأهداف النقدية وتتمثل هذه السلطة في مجلس النقد والقرض.

[1]: علي بالطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، مذكرة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص:33.

هـ/: وضع نظام بنكي على مستويين: أي التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها وعملياتها، كما أصبح يقوم بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض[1].

ثالثا:الإصلاحات بعد قانون النقد والقرض90-10: مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة مراحل وذلك لما فرضته الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، حيث عملت الدولة علة تصحيح مسار السياسة النقدية على عدة مراحل والتي كان أهمها مرحلة إصلاحات عام 1990، حين عرفت انفتاحا على العالم الخارجي وأصبحت السوق المصرفية الجزائرية مركز نشاط عدة بنوك اجنبية، ومنه سنحاول توضيح مختلف المراحل التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائرمن1990إلى2020.

المرحلة الاولى:1990-1994[2]: تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري، حيث أعاد القانون10/90، المتعلق بالنقد والقرض الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض إدارة البنك المركزي كسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية والانتقال لاستخدام الادوات غير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية.

يمثل مجلس النقد والقرض السلطة النقدية حسب ما نصت عليه المادة:44 من القانون:10/90، ويخول له القيام بعدة مهام حسب منصت عليه المادة:62، من الأمر :11/03، المتعلق بالنقد والقرض التي بينت أن تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها يعتبر من مهام المجلس، كما تحدد هذه السلطة الأهداف النقدية المتصلة بالمجاميع النقدية ومجاميع القروض، عمل القانون 10/90على رد الاعتبار للسياسة النقدية

[1]:أسماء قلي، ندى تازير، **فعالية الشبابيك الاسلامية لدى البنوك التقليدية من خلال عمليات تمويل والاستثمار، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الجامعي، عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر،2019-2020،ص:51-25.52

[2]:بالعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، **تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة:1940-2004 مع التركيز على سياسة التضخم**، مجلة كلية العلوم التجارية للبحوث العلمية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005،ص:2.

إذ أرجع القرارات النقدية من الدائرة الحقيقية إلى الدائرة النقدية، كما أعطى الاستقلالية للبنك المركزي عن الخزينة مع إجبارها على إعادة استرجاع الديون التي عليها.

أدى رد الاعتبار لدور البنك المركزي إلى تحديد معالم السياسة النقدية سواء من حيث الأهداف أو أدوات تدخل البنك المركزي مثلما نصت عليه المادة:55 من قانون 10/90.

التطورات النقدية منذ 1990 تعكس مباشرة توجه السياسة النقدية، فيمكن التفريق بين ثلاث توجهات تتمثل في السنوات الأولى التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أين كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف إلى تمويل عجز الميزانية، إذ أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين سنة 1991/1989، مع مؤسسات النقد الدولي التي تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التوسع النقدي، ويظهر المسح النقدي للفترة 1990-1994، التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية مما نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.[1]

المرحلة الثانية 1995-1998 [2]: بعد النجاح المحقق في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي ، سعت السلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي لتكملة وتدعيم ما جاء في البرنامج السابق، ومواصلة تحقيق التوازنات النقدية والمالية ،حيث تم عقد برنامج التصحيح الهيكلي الذي يغطي فترة ثلاث سنوات ابتداء من 22ماي 1995الى 1998 لتحصل الجزائر بموجبه على قرض بمبلغ 1.16988 مليون أي ما يعادل 127.9 %من حصتها في الصندوق ،ويهدف هاذ البرنامج إلى :

*متابعة وتدعيم النتائج المحققة في برنامج الاستقرار الاقتصادي السابق .

*تسريع النمو الاقتصادي .

[1]:بالعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق،ص2.

ليلى إسمهان بقبق ،**آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية –دراسة قياسية -**، مذكرة الدكتوراه ، كلية [2]العلوم الاقتصادية ، مالية وبنوك،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر ،2014-2015،ص295.

*متابعة وتعميم الإصلاحات الهيكلية للتثبيت أو الاستقرار ،فعلى الصعيد الداخلي تتمثل هذه الإصلاحات في متابعة تحرير الأسعار ،إصلاح النظام البنكي ،خوصصة المؤسسات (بما فيها البنوك) أما على الصعيد الخارجي فيتعلق الأمر بمتابعة تحرير التجارة الخارجية ،وإرساء سعر الصرف من خلال إقامة سوق صرف بين البنوك ،بالإضافة إلى تقليص الحماية الجمركية.

تحقيق الأهداف السابقة يتطلب تشكيلة من السياسات الاقتصادية الهيكلية والظرفية والتي يجب أن تعمل بتناسق محكم ، حيث أوكلت للسياسة النقدية من ضمن هذه السياسات مهمة تحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال تخفيض مستوياتها ،والوصول إلى معدل تضخم ملائم مقارنة بالشركاء التجاريين الذين تربطهم علاقة بالجزائر .

وعليه تبرز أهم التدابير النقدية المعتمدة في إطار هذا البرنامج كما يلي [1]:

*متابعة تطوير السوق النقدية .

*اعتماد معدلات فائدة دائنة حقيقية موجبة مقاسه على أساس اتجاهات التضخم المقدرة للثلاثي الرابع 1995.

*اعتماد هيكلة المعدلات الموجبة ، خاصة معدل إعادة الخصم في إطار إدخال نظام المزايدة .

*تطوير تقنية المزايدة على القروض.

*إدخال تقنية المزايدة على أذونات الخزينة .

*إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة .

*إنشاء وتطوير سوق الصرف مابينالبنوك .

المرحلة الثالثة 2001-2020:[1] تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة عدة إصلاحات كان لها وقعها وأثرها على مسار السياسة النقدية العالمية والتي نلخصها كما يلي :

[1]ليلى اسمهان بقبق، **مرجع سابق** ،ص295

أ/:تعديل قانون النقد والقرض في 2001: يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 أول تعديل طرأ على القانون 10/90حيث مس هذا الأمر بصفة مباشرة الجوانب الإدارية في نشر بنك الجزائر فقط دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة .

بعدما تم التقليل من أهمية وزارة المالية أثبت بنك الجزائر عدم فعاليته في تحقيق عدة أهداف مسطرة ، فان رئيس الجمهورية قام بإحداث بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد والقرض 10/90 عن طريق إصدار الأمر 01-01 حيث قام بالفصل بين مجلس إدارة وبنك الجزائر ومجلس النقد والقرض ،فتسيير بنك الجزائر وإدارته يتولاه كل من :محافظ بنك الجزائر ، ثلاث نواب للمحافظ ومجلس الإدارة (بدلا من مجلس النقد والقرض) ، مراقبان .

أما مجلس النقد والقرض فيتكون من :أعضاء مجلس إدارة البنك الجزائري ،وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية .

ب)قانون النقد والقرض في 2003:[2] الأمر 11-03المؤرخ في 26 أوت 2003والمتعلق بالنقد والقرض والذي قام بتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض لتشمل تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وكذا تجديد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري للبنوك الذي حدده القانون رقم 03-04 الصادر في 04مارس 2004 مابين 0 %و 15%

كما تجدر الإشارة إلى آثار الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ الثمانينات إلى ما بعد منتصف التسعينات وذلك بدعم مؤسسات النقد الدولي على النظام المالي والمصرفي الجزائري والسياسة النقدية العامة .

ج) تعديل 2010: تميزت سنة 2010باصلاح الإطار القانوني للبنوك ومن ثم للسياسة النقدية من خلال صدور الأمر رقم 10-040المؤرخ في 26 أوت 2010،المعدل والمتمم

---

[1]. صباح بوسقط، فاطمة الزهراء جرفي ،**السياسة النقدية ودورها في استهداف معدلات التظخم في الجزائر** ،مذكرة ماستر ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل، الجزائر، 2020-2021،ص72

[2]صباح بوسقط ، فاطمة الزهراء جرفي ، **مرجع سابق** ،ص73.

للأمر 03-11المتعلق بالنقد والقرض حيث تعززت هذه التدابير التشريعية الجديدة في الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر ،خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي إضافة إلى مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار .

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية المعتمدة خلال الفترة 2015-2020.

أدوات السياسة النقدية تعبر عن تلك الأدوات التي يحوز عليها البنك المركزي باعتباره قمة الهرم المصرفي والسلطة النقدية ،التي يمكنه استخدامها للتأثير في سيولة البنوك وحجم وسائل الدفع في إطار سياسة نقدية وائتمانية معينة ،أي هي عبارة عن الأسعار والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية مثل عناصر ميزانيتها ،أو أسعار الخصم ، التي تقوم السلطة بتعديل مستوياتها للمساعدة في الوصول الى الأهداف النهائية للسياسة النقدية ، بحيث تهدف هذه الأدوات إلى التأثير في حجم الائتمان وكميته ونوعه ، لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي .

تتمثل هذه الأدوات فيما يلي :

المطلب الأول: سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة.

1/سياسة إعادة الخصم[1] : يعتبر من الوسائل التقليدية الشائعة الاستعمال من طرف البنوك المركزية في تنفيذ السياسات النقدية ،ويمثل معدل إعادة الخصم ذلك المعدل الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل تأتي للبنوك التجارية لإعادة خصمها عندما تحتاج إلى سيولة ،ولا يأخذ هذا المعدل طابعا تجاريا ،وبالتالي فانه لا يتحدد بواسطة آلية السوق وبما أن هذا المعدل لا يكتسي الصفة التجارية فانه يستعمل على شكل مطلق كأداة للتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد.

[1] الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي والبنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، طبعة 2،2012، ص153.

إن استعمال معدل إعادة الخصم يتم نظريا وفق آلية بسيطة ،إذ رأى البنك المركزي بأن السيولة الحالية في الاقتصاد متوفرة بكثرة (وهو ما يزيد من احتمالات التضخم) من سندات تجارية لاعتقادها بأن هذا المعدل مرتفع ويفوق طاقة تحملها ،فيتقلص توزيعها للقرض ، أما إذا كان البنك المركزي يعتقد بأن هناك نقص في السيولة الحالية (وهو ما يقوى احتمالات الانكماش) ،فانه يلجأ إلى خفض معدل إعادة الخصم بشكل يشجع البنوك التجارية على إعادة خصم ما لديها من سندات تجارية والتوسع بالتالي في توزيع القروض . [1]

بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح استعمال معدل إعادة الخصم كأداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر[2] .

وقد حددت شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر وفق الصيغ التالية:

-إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.

-إعادة خصم للمرة الثانية لسندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة12 شهرا.

-إعادة خصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى ستة أشهر، ويمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث سنوات.

-خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يفصل عن تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر على الأكثر.

لقد تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية ولقد قام بنك الجزائر برفع معدل إعادة الخصم من7.5% عام

[1] الطاهر لطرش ، **مرجع سابق** ، ص153.

[2]: وليد بشيشي، سليم مجلخ، **أثرالسياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة:1990-2014**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قالمة العدد07، الجزائر، ديسمبر2017،ص:79.

1989إلى 10.5% عام 1990، ثم إلى 11.5% في 1991 وفي عام 2000 إلى 7.5 %واستقر معدل إعادة الخصم عند 4%منذ سنة 2014. لأن الوضع في الجزائر بدأ يعرف نوعا من الاستقرار المالي والنقدي[1].

الجدول01:تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2014–2020).

السنة	معدل إعادة الخصم %
2014	4
2015	4
2016	3.5
2017	3.75
2018	3.75
2019	3.75
2020	0

المصدر: آية نش، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة(2014–2020)،ص42.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم بقي ثابت خلال سنتين 2014–2015، بنسبة 4%، ثم بدأ بالتراجع نسبي أي انخفض إلى 3.5%، حيث تم في هذه الفترة تنشيط عمليات الخصم للسندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها وفي 2017إلى 2019، بدأ المعدل بالارتفاع ليبلغ 3.75%، وبقي هذا المعدل ثابت إلى
غاية اليوم.

2/:عمليات السوق المفتوحة.

يدخل فيها البنك المركزي كمشتري للسندات والأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية لدى هذه الأخيرة، وبالتالي زيادة قدرتها على الإقراض والاستثمار ومن ثم زيادة عرض النقود[1].

[1]:وليد بشيشي، وسليم مجلخ، **مرجع سابق**،ص:79.

إذا كانت الدولة تعاني حالة ركود اقتصادي، فإن هذا سيدفع بالبنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية والتي تقوم على أساس قيام البنك المركزي وفقا لهذه الأداة بشراء السندات الحكومية من البنوك التجارية والجمهور، وعندها يزداد حجم الأرصدة النقدية المتاحة من أيدي الجمهور في البنوك التجارية وهذا بدوره سيعمل على زيادة قدرة البنوك التجارية من التوسع في عملية خلق الائتمان من خلال منح العديد من القروض والتسهيلات المصرفية بمختلف أشكالها والذي سيعمل على حقن الاقتصاد بكميات كبيرة من النقود ستساعده في الخروج من حالة الركود الاقتصادي ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الدولة[2].

منذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001[3]، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة، لكن منذ سنة2004، هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح أوراق مالية على المديين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه المجهودات بقيت عملية السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة2002، لكن مع انخفاض نسبة السيولة في الاقتصاد أعاد بنك الجزائر تفعيل دور هذه الأداة النقدية الهامة، وهو ما تجلى ذلك، حيث تم تحديد أواخر سنة 2017 معدل فائدة قدر ب3.5%، لسندات تستحق لفترة مابين:07 أيام إلى 03،06،12 شهرا.لكن تطبيق العملية الفعالة لم يتم بعد من قبل بنك الجزائر[4].

المطلب الثاني: معدل الاحتياطي الإجباري وآلية استرجاع السيولة بالمناقصة.

1/: معدل الاحتياطي الإجباري: هو تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك، حيث إذا أراد

---

[1]: إيمان بن جدة، محمد أمين حرشاوي، **السياستان النقدية والمالية والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(1990-2018)**، مذكرة ماستر، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر،2019-2020،ص:12.

[2]:حليمة جاب الله، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية1990-2017**، مذكرة ماستر، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة العربي بن مهيدي،الجزائر2018-2019،ص:10.

[3]:مليكة تجاعي، **تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط** ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2019-2020،ص:143.

[4]:مليكة تجاعي، **مرجع سابق**، ص143.

البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع، فإن البنك في هذه الحالة يخفض المعروض النقدي والعكس صحيح، وللتعرف على التطورات الحاصلة في معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة:2000-2018، تم إعداد الشكل المقابل.

الجدول02: يمثل تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة:2001-2018.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
%معدل الاحتياط	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	9
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
%معدل الاحتياط	9	9	11	12	12	12	8	8	12

الشكل رقم (1) : منحنى تطور معدل الاختياطي الاحباري في الجزائر خلال الفترة 2018/2001

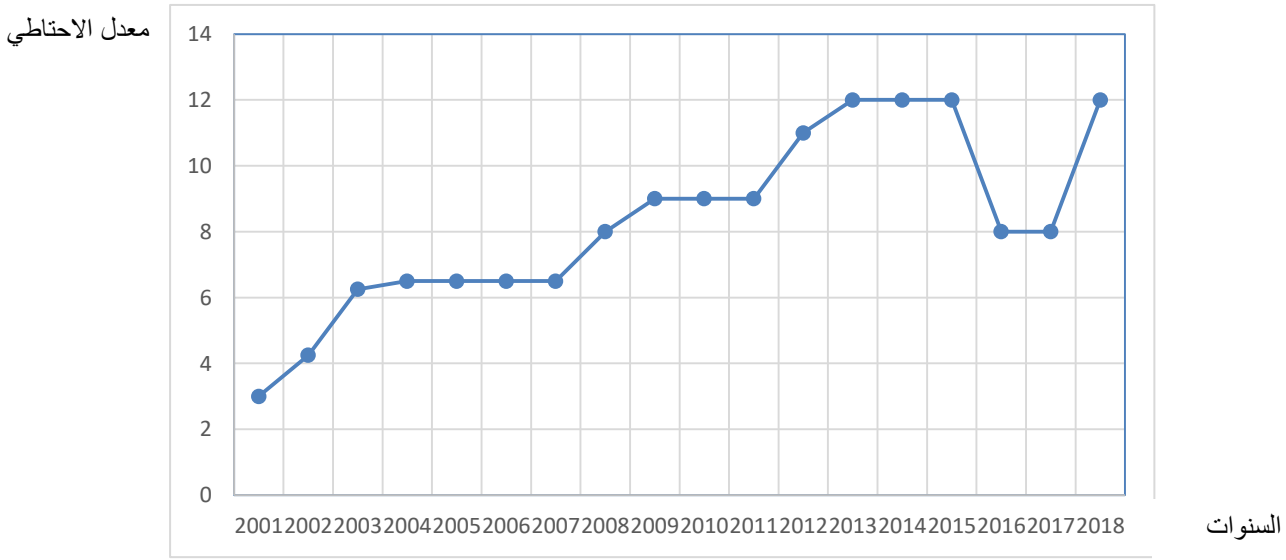

تم اختيار فترة الدراسة من سنة 2001 لأنها السنة التي تم فيها تفعيل معدل الاحتياطي القانوني نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك التجارية الجزائرية ، من

خلال الشكل نلاحظ ان المعدل في ارتفاع مستمر حيث قدر سنة 2001 ب 4 % ليرتفع إلى 4.25% و6.25 % سنتي 2002–2003على التوالي ليستقر بعدها خلال السنوات الأربعة القادمة عند قيمة 6.5% ، ليشهد بعدها أعلى قيمة خلال فترة الدراسة مسجلا 12 % ويستقر فيه خلال السنوات 2013–2015 والسبب وراء الارتفاع المستمر لهذا المعدل هو اعتماد السلطات النقدية على هذه الأداة لامتصاص السيولة والتحكم في التضخم (معدل التضخم المستهدف هو 3%) ليعود للانخفاض بعدها إلى 8%و4% سنتي 2016–2017على التوالي وبعد هذه الانخفاضات عرفت السيولة المالية استقرارا بصفة نسبية لكن مع الانطلاق لعمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة ابتداء من مارس 2017 وبعد تفعيل التمويل الغير تقليدي ، وتحسبا لتراكم السيولة البنكية وتفادي أي دفعات تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم قامت السلطة النقدية برفع معدل الاحتياط الإجباري إلى 8 %سنة .2018[1]

2/: آلية استرجاع السيولة بالمناقصة :[2]

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة ، وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أفريل سنة 2002،وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض وعلى استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي ، وان تضع هذه الأخيرة اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24ساعة او لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (N/360) وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر .

تظهر مرونة الية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه ، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من

[1] رميسةكلاش والهام نايلي ،**اثر السياسة النقدية على اثر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، العدد1 ، جامعة ام البواقي ، جامعة تسمسيلت ، الجزائر،ص178-179.

[2] اية نش ، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة بين 2014-2020**، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، الجزائر،2020-2021، ص44.

السوق ، والتي قد لايتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياط الإجباري ، خاصة وان بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ 2002ونظرا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة ، لقد اصبحت تمثل الاداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية منذ 2001وخصوصا في ضل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة.

المطلب الثالث: استقلالية السياسة النقدية :[1]

استقلالية البنك المركزي تضمن مصداقية السياسة النقدية ، اي ثقة الجمهور في تنفيذ الأهداف التي أعلن عنها ضمن الإستراتيجية النقدية ، ذلك ان صياغة سياسة نقدية من طرف مسئولين لا يمارسون السياسة وملتزمين بمهامهم يكونون جديرين اكثر من غيرهم لتحقيق الاهداف المسطرة وكل تدخل من اي جهة كانت لصياغة السياسة النقدية يفقدها مصداقيتها ، كما ان السلطة النقدية المستقلة تستطيع توفير ونشر المعلومات المتعلقة بإجراءات ومؤشرات السياسة النقدية التي تبين مدى سعي البنك المركزي للإعلان عن تحقيق أهداف نقدية معينة ، كالتوسع في المعروض النقدي بمعدل يتناسب مع نمو الناتج المحلي الاجمالي او تحقيق معدل تضخم يلتزم البنك المركزي على تحقيقه ، كما تكمن اهمية السياسة النقدية الاكثر شفافية في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنك المركزي من قبل المتعاملين الاقتصاديين ، ويرى العديد من المفكرين ان استقلالية البنك المركزي خير ضمان لفعالية السياسة النقدية ومصداقيتها

يمكن ان نتطرق لاهم معايير استقلالية البنك المركزي فيما يلي : [2]

ا/: مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى حدود التدخل الحكومي فيها ، ومن هو صاحب القرار النهائي ، وفي حالة وجود خلاف بين البنك

[1] اية نش ، م**رجع سابق** ، ص 44-45

[2] ابراهيم بوكرشاوي ، **استقلالية البنوك الامركزية ودورها في رسم معالم السياسة النقدية ، دراسة حالة بنك الجزائر** ، اطروحة الدكتوراه، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر،2019-2020، ص 86-87

المركزي والحكومة في شان هذه السياسة ،وكلما كانت البنوك المركزية لها صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية وتقاوم السلطة التنفيذية في حالات التعارض ، توصف على انها اكثر استقلالية وان البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في تنفيذ حالات التعارض ، ويكون لديه سلطة واسعة في وضع وتحديد السياسة النقدية ودور مؤثر وفاعل في التنسيق والمشاركة مع الاجهزة الحكومية المختصة.

ب/ مدى تمثيل الحكومة في المجالس ، وما اذا كان التمثيل للحضور والاستماع لم يمتد الى حق التصويت والمشاركة والاعتراض على اتخاذ القرارات ، اذ تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من ناحية عدد اعضاء مجلس الادارة ممن يمثلون الحكومة في البنك المركزي ، فكلما انخفضت نسبة اعضاء الحكومة الممثلين في مجلس ادارة البنك فانه يكون اكثر استقلالا.

ج/ مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الانفاق الحكومي ويتمثل في التزامه بشراء ادوات الحكومة "سوق الاصدار الاولية " وكذلك مدى التزامه بشراء ادوات دين حكومية بشكل مباشر "سوق الاصدار النقدي"

د/ مدى تدخل الحكومة بشان موازنة البنك المركزي ، اذ ان تدخل الحكومة بشان موازنة البنك المركزي من خلال اشتراط الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة ، قد تشكل وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على هذا البنك عن طريق الحد من قدرته للحصول على موارد مالية لازمة له في حالة عدم اتباعه لتوجيهاتها ، فكلما انخفض تدخل الحكومة بشان ميزانية البنك المركزي كلما تمتع البنك لاستقلالية مالية اكثر. [1]

هـ/ مدى اهمية هدف المحافظة على استقرار اسعار قيمة العملة كهدف اساسي .

و/ مدى مسائلة البنك المركزي امام الهيئات الاخرى .[2]

[1] إبراهيم بوكر شاوي ، **مرجع سابق** ، ص87.

[2] اية نش ، **مرجع سابق**، ص 46.

المبحث الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2015-2020.

من المعلوم أن السلطة النقدية لاستطيع الوصول مباشرة إلى الأهداف النهائية لكن يمكن التأثير على النشاط الاقتصادي ،من خلال وسائل انتقال السياسة النقدية لمباشرة الهدف المراد تحقيقه وهي الأهداف الوسيطة .

المطلب الأول: الأهداف الوسيطة : هي عبارة عن مجموعة المتغيرات التي تشكل حلقة وصل بين الأهداف أو المتغيرات التشغيلية التي تعتبر متغيرات تستخدم للتأثير على الاحتياطات والأهداف النهائية وتتمثل تلك المتغيرات وأي متغير آخر تراه السلطة النقدية ويمكن تقسيمها إلى نوعين الأول كمي ويمثل مختلف مستويات الكتلة النقدية M1/M2/M3/M4، والآخر سعري ويشمل أسعار الفائدة والصرف.[1]

الجدول03:جدول تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة:2015-2020.

السنوات	النقود القانونية	الودائع تحت الطلب	النقود M1	نسبة التغير	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	قروض الاقتصاد	نسبة التغير	قروض الحكومة	نسبة التغير	صافي الأصول الخارجية
2015	4108.1	5153.1	9261.2	-3.6	13704.7	0.1	7277.2	11.9	567.5	128.5-	15375.4
2016	4497.2	4909.8	9407	1.6	13816.3	0.8	7909.9	8.7	2682.2	372.6	12596.1
2017	4716.9	5549.1	10266	9.1	14974.6	8.4	8880	12.3	4691.9	74.9	11227.4
2018	4926.8	6477.3	11404.1	11.1	16636.7	11.1	9976.3	12.3	6325.7	34.8	9485.6
2019	5531.4	4313.0	10965.1	10.1	16506.6	11.5	10855 7.8	12.5	7019.9	73.3	7598.7
2020	5749.9	4253.7	11425.4	11.5	17311.7	12.1	10913 .7	12.9	8049.4	76.1	7176.6

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على تقارير السنة لبنك الجزائر:لسنة2013-2017-2019.

[1]أمال علي إبراهيم ،**دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر بإستخدام مربع كالدور السحري** ، العدد 3،الجزء 02،مصر، 2019 ،ص:35.

-النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم:2020،50،46،45.

المطلب الثاني : الأهداف النهائية للسياسة النقدية : يوجد اتفاق واسع على الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص وهي المتمثلة في المتغيرات في مربع كالدور وهي كالتالي :

*تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

*العمالة الكاملة .

* تحقيق معدل نمو مرتفع .

* توازن ميزان المدفوعات .

* المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية .

والشكل الموالي يمثل مخطط لمربع كالدور:

*-شكل رقم (2) : المربع السحري لكالدور

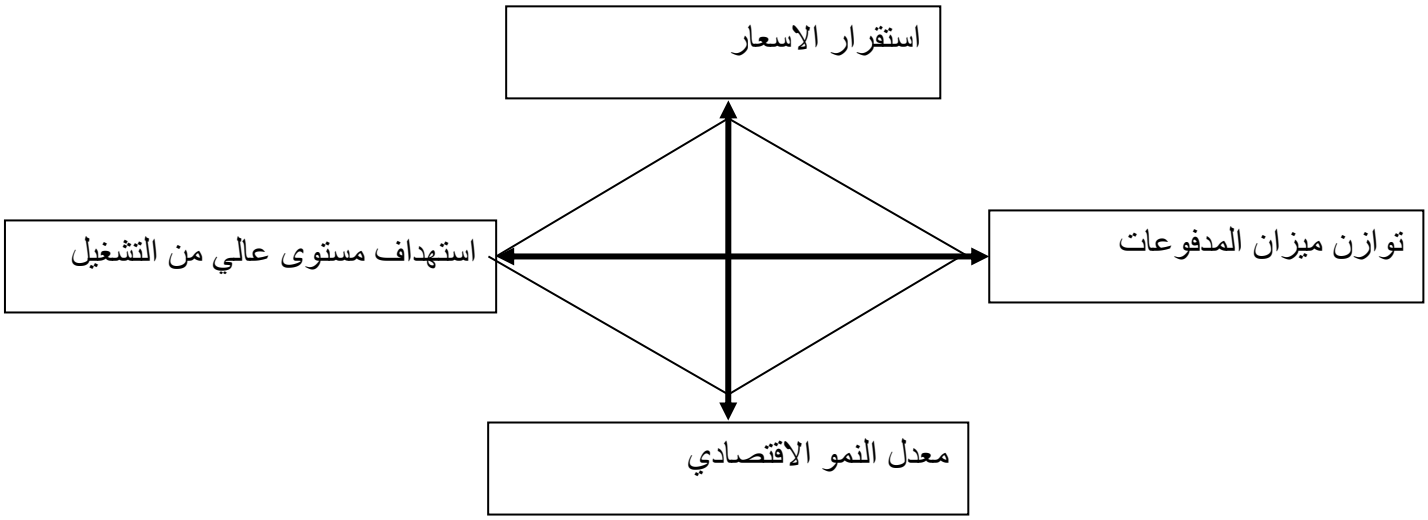

المصدر: نش آية ، فعالية السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2020/2014 ، مذكرة ماستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، إدارة مالية جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر ، 2021/2020 ص14

1- استقرار المستوى العام للأسعار [1]: يعمل هذا الهدف على محاربة التغيرات الضعيفة في مستوى العام للأسعار وذلك لما ينتجه من أخطار ،مما يؤدي إلى تقلبات واسعة في قيمة النقود ، ومن ثم فأن تحقيق المستوى العام للأسعار أصبح أهم أهداف السياسة النقدية وذلك لأن التضخم يخلق حالة من عدم التأكد ،الأمر الذي يعرقل عملية النمو الاقتصادية بوجه عام ،وهذا يعني أن التضخم ينبغي ان يضل منخفض كأن يتراوح بين01%و 4.5 %سنويا فنجد أن معدل التضخم في سنة 2015 كان 4.7 % أي معتدل نسبيا ليعاود في الارتفاع في سنة 2016 بنسبة 6.7% ويبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم تطور الكتلة النقدية M2 ،تدهور معدل الصرف ، ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية المستوردة وبقي في تذبذب طوال الفترة 2015-2020 التي وصلت في 2020 إلى 2.4 %

الجدول04 :تطور معدلات التضخم في الجزائر سنة 2015-2020 .

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم	%4.7	6.7%	4.8%	4.3%	2%	2.4%

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء .ons

العمالة الكاملة : تسعى السياسة النقدية لتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل حيث يعد من بين الأهداف الأساسية وذلك من خلال قيام السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وذلك باتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد من مشاكل البطالة[2]

[1] ناصر بو جلال ، وآخرون ،**التوجهات النقدية المالية للأقتصاد الجزائري على التطورات الإقتصادية الاقليمية** والدولية ،مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد رقم 04، العدد 06، الجزائر،2019،ص 180.

[2] ناصر بوحلال واخرون ، **مرجع سابق**، ص180.

فلقد شهدت الجزائر في الفترات الحديثة في التسعينيات ارتفاع معدل النمو السكاني مما أدى إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل نتيجة الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عاشتها ، فنجد أن معدل البطالة في 2015 كان مرتفعا 11.3 % واستمر في الارتفاع بنسب متذبذبة إلى غاية 2020 حيث بلغت 12.83 % ، والتي أثرت عليها جائحة كورونا كوفيد19 على العالم بأسره خاصة من الناحية الاقتصادية

*الجدول 05: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 2015–2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة	%11.3	%11.6	%12.1	%11.7	%11.7	%12.83

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS بفتح الموقع www.ons.dz.

التوقيت 18:32 يوم 2022/05/12

*تقارير بنك الجزائر لسنة 2015–2018.

3/ تحقيق معدل نمو مرتفع : يمثل النمو الاقتصادي في العالم هدف مهم تسعى جميع الدول لتحقيقه والبحث عن الوسائل والسبل التي من شانها أن ترفع في معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع [1]

فنجد الجزائر في سنة 2015 تشهد معدل نمو منخفض 0.8 % ، وبقي متذبذب بنسب متفاوتة إلى أن استقر في سنة 2020 بنسبة 3.4 %

[1] شمس مسعودة ، هيبة نعيمة ،**اثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الانفاق العام ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة بين 1990-2017**، مذكرة ماستر، غير منشورة، علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات ، جامعة الوادي ،الجزائر، 2017-2018،ص 68.

*جدول 06: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015–2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل النمو	%0.8	3.4%	%1.4	%1.2	%0.8	%3.4

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

*التقارير السنوية لبنك الجزائر سنة 2017-2018.

4/ توازن ميزان المدفوعات : عرفت الجزائر انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في سلسلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين وعزمها لإنتاج نظام اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي [1] وفي الجدول التالي نجد أن تطور ميزان المدفوعات شهد تذبذب فنلاحظ انه في سنة 2015 تدهور ميزان المدفوعات محققا عجزا قدره 27.54 مليار دولار في سنة 2020 ، وذلك بفعل زيادة الصادرات من المحروقات خلال فترة كورونا .

الجدول 07 : تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة 2015-2020:

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رصيد ميزان المدفوعات	-27.54	-26.03	-21.4	-15.82	-10.2	-07.311

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء .

من خلال هذه التحليلات نلاحظ أن تحسن الأداء الاقتصادي الجزائري كان بطئ خلال الفترة 2015-2020 ،فنلاحظ إن من 2015 إلى 2017 كانت أوضاع مزرية وكل مؤشرات الاقتصادية في تدهور خاصة البطالة والتضخم ولكن من مطلع 2020 تحسنت الأوضاع وخاصة ميزان المدفوعات وذلك من خلال ارتفاع سعر المحروقات من جديد الذي كان كل الخبراء يجزمون بأنه سوف تقع الجزائر في أزمة كبيرة مثلها مثل باقي دول العالم إلا أن كل التوقعات جاءت على العكس ،بارتفاع أسعار المحروقات وخاصة مع انتشار الوباء (كوفيد 19) والحروب الأخيرة .

[1] شمس مسعودة ، هيبة نعيمة ، **مرجع سابق** ، ص74.

خلاصة:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز السياسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية ويتم استخدامها لتحقيق هذه الأخيرة والهدف من هذا الفصل هو تسليط الضوء على واقع تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2020م ،

من خلال إبراز هذا التطور الكبير الذي جاء من جملة الإصلاحات خاصة بعد قانون النقد والقرض وذلك لما فرضته الظروف التي مرت بها الجزائر، ونجد التطور بدرجة كبيرة في استقلالية البنك المركزي في أداء السياسة النقدية وأهم أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر خلال هذه الفترة أيضا، كما أعاد المهام التقليدية لبنك الجزائر في تسيير النقد والائتمان، وبدراستنا للأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر تبين أنها تتمثل في المتغيرات للمربع السحري ل كالدور وهي: استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق معدل نمو عالي للنمو الاقتصادي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إلى جانب العمالة الكاملة أيضا إلى أنه يبقى هدف استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي مقارنة بالأهداف الأخرى إضافة إلى هذا بينا الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2020م من أجل معرفة مدى درجة الاستقرار المالي، خاصة أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات التي تمثل 90 %من إيراداتها .

خاتمة

شهدت البيئة الاقتصادية والمالية والمصرفية تغيرات متصارعة أملتها بشكل خاص ظاهرة العولمة والتي تعبر من المتغيرات العميقة وخاصة العولمة الاقتصادية حيث أن جوهر العولمة الاقتصادية هي العولمة المالية والتي تعتبر حقيقة واقعية لا يمكن تجاهلها في الوقت الراهن وذلك لما أحدثته من تأثيرات جذرية على صعيد كافة المعاملات والمجالات خاصة السياسة النقدية التي أثرت عليها العولمة من خلال التسهيلات التي خلقتها باعتبارها تطور تكنولوجي كبير، ولمواكبة هذه التطورات قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات في سياستها النقدية، وجميع المجالات الأخرى حيث بدأت هذه الإصلاحات منذ السبعينات ومن أبرزها إصلاحات 1990م بموجب قانون النقد والقرض الذي أحدث تغييرا جذريا في النظام الجزائري والسياسة النقدية المتبعة، لذلك أردنا من خلال دراستنا التي وسمناها بعنوان تأثير العولمة المالية على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2020م لتأكيد هذا التطور الحاصل .

نتائج البحث

*أن مفهوم العولمة صعب التحديد نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم وامتداده إلا أنها تبقى ظاهرة حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي الراهن .

*للعولمة المالية مزايا يتجلى بعضها في تطور الأداء الاقتصادي من خلال الحصول على التمويل بسبب المنافسة .

*تعمل السياسة النقدية على ضبط المعروض النقدي والتحكم فيه لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي .

*لا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية دفعة واجدة بل يجب تحديد هدف واحد أو هدفين على الأكثر لأن غالبا ما تكون الأهداف متعارضة مما ينعكس على باقي الأهداف، وتحقيق آثار غير مرغوب فيها للسياسة النقدية .

*السياسة النقدية في الجزائر لها دور كبير في التحكم في الكتلة النقدية .

*تتمثل الأصول التي تقابل إصدار النقود من قبل النظام البنكي في الجزائر بمقابلات الكتلة النقدية .

نتائج اختبار الفرضيات

-العولمة تعني جعل الشيء عالمي أو جعل الشيء دولي الانتشار في مداه أو تطبيقه، وهي أيضا التي تقوم من خلالها المؤسسات التجارية والتي تكون فيها العولمة عملية اقتصادية في المقام الأول ثم سياسية، ويستخدم مفهوم العولمة لوصف الترابط المتزايد في اقتصاديات العالم في مجال الخدمات والتكنولوجيا التي جعل العالم قرية إلكترونية صغيرة بفعل الابتكار والإبداع التكنولوجي الحديث وخاصة في الجانب المالي والمعلوماتي .

- بعد الاستقلال أعطت الدولة الجزائية أهمية كبيرة للسياسة النقدية لمعالجة الإخلالات الاقتصادية من خلال جملة من الإصلاحات سواء في الجانب المالي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال إصلاحات قانون النقد والقرض لتصبح السياسة النقدية أكثر نجاعة وفعالية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بالرجوع إلى الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر نجد أن هناك قصور وغياب في تنويع أدوات السياسة النقدية في الجزائر حيث تقوم بدور محدود.

- يمكن للسياسة النقدية أن تكون رشيدة لمواكبة التطورات في العالم من خلال خلق توازن أن موافقة المعادلة الصعبة بين جميع مجالاتها، وتلعب العولمة دورا مهما في هذا الرشد الاقتصادي حيث كلما كانت الدولة متقدمة ومتطورة تكنولوجيا وماليا ومعلوماتيا تكون إمكانية رشاده السياسة النقدية بنسبة كبيرة .

الاقتراحات والتوصيات

-بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها فإننا نضع التوصيات التالية والتي تساهم بشكل كبير في تفعيل السياسة النقدية في ظل العولمة المالية

-ضرورة أعطاء العولمة مساحة أكبر ودراسة أكبر من أجل التطور التكنولوجي ودعمه في الجزائر من خلال مساندة المبتكرين والمبدعين من أجل تنفيذ السياسة النقدية ويضمن له التحكم في ضبط المعروض النقدي وهذا في الجانب الاقتصادي والمالي .

-ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة، وإعادة تفعيل أداة إعادة الخصم من أجل الحصول على تنوع في أدوات السياسة النقدية

-ضرورة فرض استعمال النقود الإلكترونية بغرض التحكم في السيولة المفرطة التي تصعب من مهمة السلطة النقدية في التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة .

-ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة ومستقرة من أجل أن تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطور الحاصل في العالم .

آفاق البحث

يعتبر هذا العمل حلقة ضمن بحوث سبقت وأضفنا إليه بعض المستجدات لإثرائها وبثها من جديد وبالتالي هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى لتغطية جوانب القصور به وإثرائه أكثر من خلال إشكاليات أخرى حيث نجد:

- دور السياسة المالية في مكافحة التضخم في الجزائر في ظل العولمة .
- أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي في الجزائر .
- أثر العولمة المالية على اقتصاديات البلدان الناشئة في ظل الأزمات المالية العالمية .
- دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد .
- أثر الإصلاحات النقدية على أدوات السياسة النقدية في الجزائر

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى تبيان أثر العولمة المالية على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2020/2015 ، حيث إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي ، تم تقييم مدى فعالية السياسة النقدية بأدواتها المباشرة و الغير مباشرة خلال هذه الفترة و التطرق الى مختلف الاصلاحات التي انتهجتها الجزائر من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي .

الكلمات المفتاحية : العولمة المالية ، السياسة النقدية ، الجزائر

This study amis to demonstrate the imact of financial globalization on algeria’s monetary policy dyring the period 2015-2020 whereby using the descriptive analytical approach , the effectiveness of monetry policy with its direct and indirect tools was evaluated during this period and to address the various reforms pursued by algeria for integration in the global economy.

Keywords : financial globalization . monetary policy. Algeria .

قائمة المراجع

أولا –الكتب:

1. -بن صالح الخراشي سليمان، **العولمة** ، الطبعة الأولى، دار بلنسة، المملكة العربية السعودية -الرياض-، 1919م.
2. -ضيف الله القطابري محمد، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية،** الطبعة الأولى، 2011م.
3. -عبد المجيد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها،** الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ .
4. -كمال محمد يوسف، **الصيرفة الإسلامية والسياسة النقدية،**، الطبعة الثانية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع،1996م.
5. -لشعب محفوظ، **القانون المصرفي،** الطبعة الأولى، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر 2001م.
6. -لطرش الطاهر، **الاقتصاد النقدي والبنكي،** الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م.
7. -لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك،** الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003م.

أطروحات الدكتوراه:

1. بالطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،** أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006م.
2. بقبق ليلى أسمهان، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية – دراسة قياسية-،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بن زايد، تلمسان، 2014-2015م.
3. بوروشة كريم، **دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق الوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-،1990-2016م،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، مالية دولية، جامعة ورقلة، 2018-2019م.
4. بوكر شاوي إبراهيم، **استقلالية البنوك المركزية ودورها في رسم معالم السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر،** أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، 2019-2020م

5. حدادي عبد اللطيف، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر-2000-2014م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم، اقتصاد مالي، جامعة سيدي بلعباس،2016-2017.
6. العقون نادية، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج-دراسة حالة لأزمة الرهن العقاري ل الو م أ**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013م.
7. محمد البرماوي أدهم، **تقييم فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة المالية**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد تطبيقي، جامعة طنطا، مصر، 2019م
8. مفتاح صالح، **النقود والسياسة النقدية –دراسة حالة الجزائر-1990-2000م**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003م
9. نجاعي مليكه، **تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019-2020م.
10-البحري عبد الله، **أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005م.
11-بخبخ سميرة، حيدوش فاطمة، أثر العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، جامعة جيجل، 2013-2014م.
12-بلحاج فاطمة، **العولمة الاقتصادية وأثرها على النظام البنكي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005م
13-بن جدة ايمان ،حرشاوي محمد أمين، السياستان النقدية والمالية والنمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة تحليلية قياسية ، 1990-2018، مذكرة ماستر، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بو عريريج ، الجزائر، 2019-2020.
14-بن زايد ياسين، بولقاية فاروق، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة،دراسة حالة الجزائر، 2000-2015، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، نقود ومالية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر،2016-2017.
15-بن ويس خيرة، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، كلية العلوم التجارية، بنوك وأعمال، جامعة سعيدة، 2014-2015م.

16-بوسقط صباح ، جرفي فاطمة الزهراء، السياسة النقدية ودورها في إستهداف معدلات التضخم في الجزائر، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، نقدي وبنكي ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر،2020-2021.
17-تركي حليمة و اخرون ، مساهمة سياسة نقدية في تحقيق الاسقرار النقدي في الجزائر 2015/2005 ، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، كلية علوم اقتصادية ، نقدي و بنكي ، جامعة الواد ، الجزائر ، 2018/2017
18-جاب الله حليمة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية ،1990-2017، مذكرة ماستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن المهيدي، الجزائر ، 2018-2019.

رسائل الماجستير:

19-رسول حميد، **العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، كلية العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2007-2008م.
20-سنوسي خديجة ، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي ، دراسة حالة الجزائر 2013/2000 ، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، كلية العلوم التجارية ، مالية وبنوك، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي ، الجزائر، 2014-2015.
21-شيبان رمضان، **العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة ــ دراسة حالة الأسواق المالية العربية-**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، قسنطيمة، 2017-2018م.
22-لعرباوي أمين ، حرير ياسين، الاصلاحات البنكية في الجزائر واقع وآفاق ، مذكرة ماستر، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر ، 2015-2016.
23-لعمري سميرة، **أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية ــدراسة حالة مجموعة البنوك التجارية الجزائرية-، 2004-2014م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك،جامعة أم البواقي، 2016-2017 م.
24-قاسمي نوال ، مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي ، دراسة حالة الجزائر 2017/2000 ، مذكرة ماستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2018/2017

25-قلي أسماء، تازير ندى، فعالية الشبابيك الاسلامية لدى البنوك التطبيقية من خلال عمليات تمويل الاستثمار، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر، غير منشورة ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة ، الجزائر، 2019-2020.

26-لمقدم سعاد، قويدري سميرة، **أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك،** مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسو نس، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013م.

27-مراجي حمزة، **دور العولمة المالية في تطوير الخدمات المصرفية ــدراسة حالة الجزائر- 2006-2016م،** مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017-2018م.

28-مسعودة شمس ، نعيمة هيبة ، أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الانفاق العام، دراسة حالة الجزائر ، 1990-2017، مذكرة ماستر، غير منشورة ،/ كلية العلوم الاقتصادية، اقتصاد وتسيير مؤسسات ،جامعة الوادي، الجزائر، 2017-2018.

29-نش أية ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر،/ 2014-2020، مذكرة ماستر، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي ، الجزائر ، 2020-2021.

القوانين والمجلات

30-بشيشي وليد ، مجلخ سليم ، أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قالمة، العدد 07، الجزائر، 2017.

31-بن علي بلعزوز، طيبة عبد العزيز ، تقييم اداء بنك الجزائر للسياسة النقدية، حلال الفترة 1990-2004 مع التركيز على سياسة التضخم ، مجلة كلية العلوم التجارية للبحوث العلمية ، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.

32-بوجلال ناصر، و أخرون ، التوجهات النقدية المالية للإقتصاد الجزائري على التطورات الاقتصادية الاقليمية و الدولية ، مجلة التنمية و الاستشراتف للبحوث و اللدراسات ، المجلد 04 ، العدد 06 ، الجزائر ، 2019 .

33-روتسوعبد القادر،الاطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2018، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد22، الجزائر ، 2020.

34-علام أسماء ، علام فاطمة ، واقع السياسة النقدية خلال الفترة ، 2010-2017، مجلة التمكين الاجتماعي ، العدد03، الجزائر، 2000.

35-علي ابراهيم أمال ، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصرباستخدام المربع السحري لكالدور، العدد 03، الجزء02، مصر،2019.

36-قانون رقم : 10/90 ، الصادر في 14/ افريل /1990 ، المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 18 ، بتاريخ 1990/04/14 .

37- كلاش رميسة، نايلي الهام ، أثر السياسة النقدية على أثر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 01، جامعة أم البواقي ، جامعة تيسمسيلت، الجزائر .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بلعباس خولة المولود(ة) بتاريخ: 1996/06/17 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200349534 الصادرة بتاريخ: 2016/11/25 عن: حمام الضلعة بلدية

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: تقدير وبنك خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

أثر الهيكلة المالية على فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة [2000 - 2015]

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي
والمفوض لدى أمين الملف
بشير سايبر

نظر و صدق التوقيع
المبينة في الثلاثاء 2022
رئيس المجلس الشعبي البلدي

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

امعة محمد بوضياف بالمسيلة

ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بن جدي مباركة المولود(ة) بتاريخ: 1998/09/25 ب: المنصورة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 103874999 الصادرة بتاريخ: 2017/03/15 عن: بلدية بن داود

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: تقدي ونقدي خلال السنة الجامعية: 2021-2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** :

أثر العولمة المالية على فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة [2015-2020]

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

07 جوان 2022

التوقيع و البصمة

07 جوان 2022

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .